إضافة لتقرير
مفوضية الأمم المتحدة
لشؤون اللاجئين

الجمعيـــة العامـــة

الوثـائق الرسـمية : الدورة السابعـة والأربعون

الملحـق رقـم ١٢ ألف (A/47/12/Add.1)

الأمـم المتحـدة

نيويورك ، ١٩٩٣

ملاحظـــة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقـــام. ويعنـــي إيـراد أحـد هـذه الرمـــوز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة

صدر تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين بوصفـــه وثيقـة رسميـة للجمعيـة العامـــة، الـدورة السابعة والأربعون الملحق رقم ١٢ (A/47/12)

[الأصل: بالانكليزية/الفرنسية]
[٣٠ آذار/مـــــــارس ١٩٩٣]

تقرير اللجنة التنفيذية لبرنامج مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين عن أعمال دورتها الثالثة والأربعين

المحتويات	الفقـرات	الصفحة
أولا - مقدمة	١ - ١٩	١
ألف - انتخاب أعضاء المكتب	٧	٢
باء - التمثيل في اللجنة	٨ - ١٤	٢
جيم - إقرار جدول الأعمال والمسائل التنظيمية الأخرى	١٥	٣
دال - البيان الافتتاحي الذي أدلى به رئيس اللجنة التنفيذية	١٦ - ١٩	٤
ثانيا - مناقشة عامة (البنود ٤ - ٩)	٢٠	٤
ثالثا - مقررات اللجنة واستنتاجاتها	٢١ - ٢٧	٥
ألف - استنتاجات ومقررات بشأن الحماية الدولية	٢١ - ٢٣	٥
١ - استنتاج عام بشأن الحماية الدولية	٢١	٥
٢ - استنتاج بأن انقضاء المركز	٢٢	٨
٣ - مقرر بشأن إعادة مواطني أفغانستان إلي وطنهم . .	٢٣	١٠
باء - استنتاج بشأن إعادة مواطني أفغانستان إلى وطنهم	٢٤	١٠
جيم - استنتاج بشأن حالة اللاجئين في افريقيا	٢٥	١١
دال - استنتاج بشأن خطة العمل الشاملة من أجل لاجئي الهند الصينية	٢٦	١٣
هاء - استنتاج بشأن إعادة مواطني كمبوديا إلى وطنهم	٢٧	١٤
واو - استنتاج بشأن المؤتمر الدولي المعني باللاجئين في أمريكا الوسطى	٢٨	١٥
زاي - استنتاج بشأن يوغوسلافيا سابقا	٢٩	١٦
حاء - استنتاجات ومقررات بشأن اللاجئات والأطفال اللاجئين . .	٣٠ - ٣١	١٧
١ - اللاجئات	٣٠	١٧

المحتويات (تابع)

		الفقرات	الصفحة
	٢ - الأطفال اللاجئون	٣١	١٨
طاء -	مقررات بشأن الأمور البرنامجية والإدارية والمالية	٣٢ - ٣٣	٢٠
	١ - مقرر عام بشأن المسائل الإدارية والمالية	٣٢	٢٠
	٢ - البيئة	٣٣	٢٤
ياء -	جدول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة والأربعين للجنة التنفيذية	٣٤	٢٥
كاف -	مشاركة مراقبي الحكومات في عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٣	٣٥	٢٥
لام -	إعلانات تفسيرية أو تحفظات ذات صلة باستنتاجات اللجنة ومقرراتها	٣٦ - ٣٧	٢٦
مرفق -	البيان الافتتاحي الذي ألقته مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوضية السامية في دورتها الثالثة والأربعين		٢٨

أولا - مقدمة

١ - عقدت اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوضة السامية دورتها الثالثة والأربعين في قصر الأمم في جنيف من ٥ إلى ٩ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٢. وافتتح الدورة الرئيس المعتزل، سعادة السيد برنار دي ريدماتن (سويسرا). وبدأ كلمته بتوجيه ترحيب خاص للمفوضة السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، السيدة ساداكو أوغاتا، والتعبير عن تقدير اللجنة التنفيذية لاستمرارها في تأدية الولاية الثقيلة التي ألقاها المجتمع الدولي عليها بحكمة وحسن قيادة.

٢ - ووصف السيد دي ريدماتن السنة التي أعقبت الدورة الثانية والأربعين للجنة التنفيذية بأنها سنة من التناقضات الملحوظة. فقد لاحت نقاط مشرقة بالتقدم الذي أحرز في حركات العودة الطوعية إلى الوطن والمظاهر المتكررة للتضامن الدولي، بينما شوهدت جوانب قاتمة منها عدم الاستقرار السياسي المثير للقلق الذي ساد في بعض مناطق العالم، وازدياد عدد الأشخاص الذين اضطروا إلى الفرار من بلدانهم، في ظل أوضاع مفجعة في أغلب الأحيان، وإنكار بعض حقوق الإنسان الأساسية.

٣ - وفي هذا العالم المتقلب، تواجه المفوضة يوميا تحديات كبيرة، تعتبر محكا خطيرا لقدرتها على التصدي لها والتكيف معها. وأشار السيد دي ريدماتن إلى الاحتفال بالذكرى السنوية الأربعين لانشاء المفوضة فحث أعضاء الوفود على استمرار التشجيع والالهام في هذه المناسبة من الذكريات التي خلفها المفوضون السامون السابقون، الذين شادوا مؤسسة لم تكف أبدا عن مواءمة هياكلها وأنشطتها بطريقة عملية للمناخ السياسي المتطور والمشاكل الجديدة. ولقد تمكنوا بارادتهم السياسية في النجاح في مواجهة هذه التحديات من التوصل إلى الردود المناسبة ومن تعبئة الموارد اللازمة لتنفيذها.

٤ - وتتسم التحديات الكثيرة العدد التي تواجه المجتمع الدولي اليوم بصعوبة خاصة. ومن التحديات التي تستحق الذكر تدفقات اللاجئين التي لم يسبق لها مثيل من حيث الحجم، وتعقد عملية الاغاثة التي تتضافر فيها جهود المنظمات الحكومية والمنظمات غير الحكومية، وصعوبة تعبئة الموارد المالية في ظل القيود المفروضة على الميزانيات، والاحتياج إلى مواءمة المؤسسات الدولية وآلياتها الادارية لبيئة لاتني تتغير تغيرا عميقا. وأعرب السيد دي ريدماتن عن ثقته في قدرة المجتمع الدولي على تكييف الآليات والوسائل المتاحة للاستجابة للتحديات المعاصرة.

٥ - وفي معرض الاشارة إلى الزيارات التي قام بها إلى مخيمات اللاجئين في كمبوديا وتايلند وبنغلاديش، ذكر السيد دي ريدماتن أنه تولدت لديه عدة انطباعات تبدو متفقة مع أسباب قلق اللجنة التنفيذية، منها المصير المفجع للأشخاص الذين اضطروا إلى الفرار من ديارهم، والعبء الضخم الذي تتحمله البلدان المستضيفة والاحتياج بالتالي إلى تقاسم الأعباء، والضغوط الاجتماعية والآثار الاقتصادية الناتجة أحيانا عن وجود اللاجئين، وتعقد ادارة المخيمات أو تنفيذ عمليات العودة الطوعية إلى الوطن، والشعور بالمسؤولية وبالتضحية من جانب موظفي المفوضة وشركائها المنفذين.

٦ - واختتم كلمته بتوجيه الشكر إلى جميع الأشخاص الذين قدموا المساعدة له لدى مباشرته لدوره كرئيس للجنة التنفيذية.

ألف ـ انتخاب أعضاء المكتب

٧ ـ بموجب المادة ١٠ من النظام الداخلي، انتخبت اللجنة بالتزكية أعضاء المكتب التالية أسماؤهم:

الرئيس: السيد خوان أرشيبالدو لانوس (الأرجنتين)

نائب الرئيس: السيد يوهان فردريك بودنس ـ هوسانغ (هولندا)

المقرر: السيد أحمد جبرة الله (السودان)

باء ـ التمثيل في اللجنة

٨ ـ فيما يلي أعضاء اللجنة الذين مثلوا في الدورة: اثيوبيا، الأرجنتين، استراليا، اسرائيل، المانيا، أوغندا، ايران (جمهورية ـ الاسلامية)، ايطاليا، باكستان، البرازيل، بلجيكا، تايلند، تركيا، تونس، الجزائر، جمهورية تنزانيا المتحدة، الدانمرك، السودان، السويد، سويسرا، فرنسا، الفلبين، فنزويلا، فنلندا، الكرسي الرسولي، كندا، كولومبيا، لبنان، ليسوتو، مدغشقر، المغرب، المملكة المتحدةلبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ناميبيا، النرويج، النمسا، نيجيريا، نيكاراغوا، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليونان.

٩ ـ وحضرت حكومات الدول التالية بصفة مراقب: الاتحاد الروسي، أذربيجان، الأردن، اسبانيا، استونيا، أفغانستان، اكوادور، اندونيسيا، أوروغواي، أوكرانيا، ايرلندا، آيسلندا، بابوا غينيا الجديدة، البرتغال، بروني دار السلام، بلغاريا، بنغلاديش، بنن، بوتان، بوتسوانا، بوروندي، بولندا، بوليفيا، بيرو، توغو، الجماهيرية العربية الليبية، الجمهورية الاتحادية التشيكية والسلوفاكية، الجمهورية الديومينيكية، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جمهورية مولدوفا، جيبوتي، رواندا، رومانيا، زامبيا، زمبابوي، سري لانكا، السلفادور، سلوفينيا، سنغافورة، السنغال، سوازيلند، شيلي، العراق، غانا، غواتيمالا، غينيا الاستوائية، فييت نام، قبرص، الكاميرون، كرواتيا، كوبا، كوت ديفوار، كوستاريكا، الكونغو، الكويت، كينيا، لختنشتاين، ماليزيا، مصر، المكسيك، ملاوي، المملكة العربية السعودية، موريتانيا، موزامبيق، ميانمار، نيبال، نيوزيلندا، الهند، هندوراس، اليمن.

كما مثلت جماعة فرسان مالطة بمراقب.

١٠ ـ ومثلت منظومة الأمم المتحدة على النحو التالي: ادارة الشؤون الإنسانية، وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي، ومتطوعو الأمم المتحدة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأغذية العالمي، ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، ومعهد الأمم المتحدة للتنمية الاجتماعية، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومنظمة الصحة العالمية، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، والبنك الدولي.

١١ - وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة بمراقبين:
مصرف التنمية الأفريقي، ولجنة الاتحادات الأوروبية، ولجنة الصليب الأحمر الدولية، والمنظمة الدولية للهجرة، وجامعة الدول العربية، ومنظمة الوحدة الافريقية.

١٢ - ومثلت في الدورة المنظمة الأخرى التالية التي تلقت دعوة دائمة للاشتراك في الدورات وفي أعمال الجمعية العامة بصفة مراقب: فلسطين.

١٣ - ومثل أيضا في الدورة المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا، ومؤتمر الوحدويين الافريقيين لآزانيا.

١٤ - ومثلت بمراقبين منظمات غير حكومية مجموعها ٨٧ منظمة.

جيم - إقرار جدول الأعمال والمسائل التنظيمية الأخرى

١٥ - أقرت اللجنة التنفيذية بتوافق الآراء جدول الأعمال التالي (A/AC.96/792).

١ - افتتاح الدورة

٢ - انتخاب أعضاء المكتب

٣ - إقرار جدول الأعمال والمسائل التنظيمية الأخرى

٤ - المناقشة العامة

٥ - (أ) استعراض برامج منوضة الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الممولة من صناديق التبرعات في ١٩٩١-١٩٩٢ واعتماد البرامج العامة والميزانية المقترحة لعام ١٩٩٣

(ب) حالة المساهمات والاحتياجات المالية الاجمالية لعامي ١٩٩٢ و١٩٩٣

(ج) الادارة والتنظيم

٦ - النظر في جدول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة والأربعين للجنة التنفيذية

٧ - أي مسائل أخري

٨ - اعتماد مشروع تقرير الدورة الثالثة والأربعين

٩ - اختتام الدورة.

دال ـ البيان الافتتاحي الذي أدلى به
رئيس اللجنة التنفيذية

١٦ ـ قال السيد خوان أرشيبالدو لانوس (الأرجنتين) في بيانه الافتتاحي إنه عندما أنشئت المفوضة في عام ١٩٥١ كان الاعتقاد أنه يكفي ثلاث سنوات لحل مشاكل المجموعة الصغيرة من الأشخاص الذين شردوا نتيجة للحرب العالمية الثانية. واليوم بعد ٤٠ سنة، لايزال المجتمع الدولي يحاول التوصل إلى حلول لمشكلة اللاجئين. وتشير كلمة "اللاجئ" اليوم إلى حقيقة تختلف كثيرا عن المشكلة التي كانت قائمة منذ عشرات السنوات، من حيث الحجم واختلاف نوع التشرد الذي يحدث الآن. وتواجه المفوضة حاليا مسؤوليات متزايدة، تتجاوز دور المساعدة والحماية المتوخى في الصكوك القانونية القائمة.

١٧ ـ واسترعى النظر إلى زيادة عدد اللاجئين من مليون لاجئ في بداية الخمسينات إلى أكثر من ١٨ مليون لاجئ اليوم. ولم تعد مشكلة اللاجئين ظاهرة اقليمية ولكنها أصبحت موضوعا ذا أولوية في جدول أعمال المجتمع الدولي ويشمل جميع مناطق العالم. وفي السنوات الأخيرة، تجاوزت أسباب تشرد البشر الأسباب التي كانت متصورة في اتفاقية ١٩٥١ وبروتوكول ١٩٦٧ المتعلقين بمركز اللاجئين. وفي بعض الأحوال، اتصل نزوح اللاجئين بخشية نشوب حرب لاتمييز فيها تقع غالبا في مناخ اقتصادي واجتماعي وشيك الانهيار؛ وفي أحوال أخري، يفر الأشخاص من كوارث طبيعية وايكولوجية مزمنة. ومادام الوقت لم يحن بعد للنظر في تعديل الصكوك القانونية القائمة، فإنه يرى أنه سيكون من الأجدى توجيه التفكير نحو الأخذ بنهج عملية، مثل توفير "مبادئ توجيهية" مرنة أو "تفاهمات" دولية للمفوضة السامية لتمكين المفوضة من الوفاء بأنشطتها الإنسانية.

١٨ ـ ونوه بشجاعة المفوضة في مباشرة الأنشطة الإنسانية حتى عندما كانت هذه الأنشطة تتجاوز نطاق الصكوك القانونية وباهتمامها بحياة الإنسان أكثر من اهتمامها بالنصوص القانونية. وقال إنه يعتقد أن المفوضة تعتبر المؤسسة التي تحملت مسؤولياتها الأدبية بقناعة راسخة في منظومة الأمم المتحدة، وشكر المفوضة السامية لشجاعتها في هذا الشأن. وقال إن هذا البعد الأدبي قد أتاح لها اتخاذ الاجراءات اللازمة في ظل الظروف الصعبة بحياد سياسي، مع التوسط لدى الحكومات عند الاقتضاء، والتدخل في البرامج المعتمدة للعودة الطوعية إلى الوطن، وتقديم المساعدة للأشخاص الذين يواجهون أشد الظروف قسوة، أي ضرورة الفرار خوفا من العنف الجسدي، والاضطهاد، والحرمان من الحرية. واستشهد بالفيلسوف الأسباني، خوسيه أورتيغا آي غاسيت، الذي رأى أنه "امتياز كبير أن نعيش في عهد تعاد كتابة التاريخ فيه". ولاحظ أن الوقت الحالي من أوقات التغيير الذي لايشمل الأحداث فقط ولكن المفاهيم والأفكار أيضا.

١٩ ـ وختاما، قال إنه يعتقد أنه لاينبغي أن تقتصر الأنشطة التي تضطلع بها المفوضة، في الاطار الدولي الجديد، على الوظيفة الإنسانية فقط، ولكن ينبغي أن تمتد أيضا إلى تعزيز السلم، والأمن، والتضامن.

ثانيا ـ مناقشة عامة (البنود ٤ - ٩)

٢٠ ـ يرد نص البيان الافتتاحي الذي أدلت به المفوضة السامية أمام اللجنة التنفيذية في مرفق هذا التقرير. وترد وقائع مداولات اللجنة، بما في ذلك البيانات وغيرها من الكلمات التي أدلت بها الوفود بشأن جميع بنود جدول

أعمال الاجتماع، والبيانان الختاميان للرئيس والمفوضة السامية، في المحاضر الموجزة من A/AC.96/SR.472-479.

ثالثا - مقررات اللجنة واستنتاجاتها

ألف - استنتاجات ومقررات بشأن الحماية الدولية

١ - استنتاج عام بشأن الحماية الدولية

٢١ - إن اللجنة التنفيذية،

(أ) تؤكد من جديد طابع الصدارة الذي تتميز به مسؤوليات الحماية الموكولة إلى المفوضة السامية والتي تؤدى كوظيفة لا سياسية وإنما إنسانية واجتماعية في إطار القانون الدولي للاجئين والصكوك الاقليمية الواجبة التطبيق، مع إيلاء الاعتبار اللازم لحقوق الإنسان والقانون الإنساني، والتي تستوجب التعاون مع المفوضة، فضلا عن التعاون فيما بين الدول، عملا بميثاق الأمم المتحدة، واستنادا إلى المسؤوليات الدولية والتضامن وتقاسم الأعباء؛

(ب) تلاحظ انضمام البانيا وتشيكوسلوفاكيا وهندوراس مؤخرا، وإعلان خلافة سلوفينيا في الالتزام باتفاقية عام ١٩٥١ وبروتوكول عام ١٩٦٧ المتعلقين بمركز اللاجئين دونما قيد جغرافي، وتشجع الدول الأخرى على الانضمام إلى هذين الصكين من أجل زيادة تعزيز التعاون الدولي في الاستجابة لمشاكل اللاجئين وحلها؛

(ج) تلاحظ قيمة التقارير التي تقدمها الدول الأطراف بشأن تنفيذ مسؤولياتها بمقتضى اتفاقية عام ١٩٥١ وبروتوكول عام ١٩٦٧، وتحث مرة أخرى الدول التي لم ترد حتى الآن على الاستبيان المتعلق بالتنفيذ والذي عممته المفوضة السامية على القيام بذلك، وتطلب إلى المفوضة السامية وجميع الدول أن تعمل معا لتعزيز التنفيذ، بما في ذلك عن طريق زيادة الجهود التشجيعية، وتحسين ترتيبات الرصد، وزيادة التنسيق في تطبيق معايير تعريف اللاجئين؛

(د) ترحب باستمرار استعداد الدول جديا لاستقبال اللاجئين وتوفير الحماية والمساعدة لهم؛

(هـ) تعرب من جديد عن قلقها العميق إزاء المشاكل التي لا تزال قائمة في بعض البلدان أو المناطق والتي تعرض جديا أمن أو رفاه اللاجئين للخطر، بما في ذلك حوادث الإبعاد العديدة، والطرد، والتعدي الجسدي على اللاجئين واحتجازهم في ظل أوضاع غير مقبولة، وتطلب إلى الدول أن تتخذ جميع التدابير اللازمة لضمان احترام المبادئ الأساسية لحماية اللاجئين؛

(و) تؤكد من جديد أهمية إيلاء الصدارة لمبدأي عدم الابعاد واللجوء كمبدأين أساسيين لحماية اللاجئين؛

(ز) تلاحظ ضرورة قيام الدول بتوفير اجراءات فعالة وسريعة لتحديد المركز والوصول إليها بمشورة ومساعدة المفوضة، وبالمثل ضرورة الحرص على تخذيل الجهود التي ترمي إلى اساءة استخدام هذه الاجراءات صراحة وعمدا، وتشير في هذا الصدد إلى استنتاجها رقم ٦٥ (د - ٤٢)، لا سيما إلى الفقرتين (ن) و(س) منه؛

(ح) تعرب عن القلق إزاء عدم كفاية الحماية الدولية الممنوحة لمجموعات شتى من اللاجئين في أنحاء مختلفة من العالم، بما في ذلك عدد كبير من الفلسطينيين، وتأمل في أن يستمر بذل الجهود داخل منظومة الأمم المتحدة لتلبية احتياجاتهم من الحماية؛

(ط) تعرب عن تقديرها للتقرير المرحلي بشأن تنفيذ المبادئ التوجيهية المتعلقة بحماية اللاجئات (١) (EC/SCP/74)، وتلاحظ بقلق شديد الحالة الحرجة لكثير من اللاجئات اللاتي تتعرض سلامتهن الجسدية كثيرا للخطر واللاتي كثيرا ما يتعذر عليهن الوصول على قدم المساواة إلى الاحتياجات الأساسية، بما في ذلك المرافق الصحية والتعليمية المناسبة، وتطلب إلى جميع الدول والمفوضة والأطراف الأخرى المعنية أن تكفل تنفيذ المبادئ التوجيهية، لا سيما عن طريق تدابير تهدف إلى إزالة جميع أشكال الاستغلال الجنسي والعنف مع اللاجئات، وحماية أرباب الأسر من النساء، وتعزيز مشاركتهن الفعلية واشتراكهن في القرارات التي تؤثر على حياتهن ومجتمعاتهن؛

(ي) تؤكد من جديد استنتاجها رقم ٦٤ (د - ٤١) بشأن اللاجئات والحماية الدولية، وتطلب إلى المفوضة السامية أن تواصل جهودها لزيادة وعي الجماهير بحقوق النساء والبنات اللاجئات وحمايتهن عن طريق أمور منها شحذ الاحساس لدى الهيئات المعنية بمركز النساء، وتعزيز تأييد ادراج المسائل المتعلقة بحقوق اللاجئات في جداول الأعمال الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان؛

(ك) تشجع المفوضة السامية على العمل من أجل أن يصبح الاهتمام بالمسائل المتعلقة باللاجئات على وجه الخصوص جزءا لا يتجزأ من حماية اللاجئين، وتطلب إليها أيضا أن تكفل ادراج حالة الحماية فيما يتعلق باللاجئات والأطفال اللاجئين في خطة عمل الاجتماعات المقبلة للجنة الفرعية الجامعة المعنية بالحماية الدولية؛

(ل) تكرر من جديد الأهمية التي توليها اللجنة لحماية ورفاه الأطفال اللاجئين - لا سيما للقصر الذين لا يصاحبهم أحد، وترحب بتعيين منسق أقدم للاجئين الأطفال بوصفه ذلك عنصرا هاما في تعزيز تنفيذ المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأطفال اللاجئين وفي تنسيق الجهود التي تبذلها الدول والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية الأخرى لصالح الأطفال اللاجئين؛

(م) تلاحظ، مع ذلك، بقلق، حجم وتعقد مشكلة اللاجئين حاليا، والخطورة المحتملة لنشوء حالات لجوء جديدة في بعض البلدان أو المناطق، والتحديات التي تواجه حماية اللاجئين بسبب استمرار تغير المناخ السياسي والاجتماعي والاقتصادي العالمي؛

(ن) تثني، لذلك، على مبادرة المفوضة السامية بالدعوة إلى عقد الفريق العامل الداخلي المعني بالحماية الدولية الذي وردت توصياته في المذكرة المتعلقة بالحماية الدولية التي توفر أساسا مفيدا لنهج عملية

للتصدي للتحديات الجديدة والمتعددة الجوانب التي تواجه الحماية، لكي يتلقى الأشخاص الذين تهتم بهم المفوضة السامية الحماية التي تتطلبها حالتهم؛

(س) تحيط علما بما تبين من صلاحية الانتفاع من الخبرة الإنسانية الواسعة للمفوضة وتجربتها في هذا المجال أساس مناسب للتوصل إلى خيارات جديدة أو لاضطلاعها بأنشطة جديدة للحماية، في حالات معينة، في مجالات اللجوء والوقاية واكتشاف الحلول، تتفق لدى طلبها، عند الاقتضاء، مع المبادئ الاساسية للحماية، ومع ولايتها، وبالتنسيق مع أجهزة الأمم المتحدة الأخرى؛

(ع) تؤيد، في هذا الصدد، الجهود المعززة التي تبذلها المفوضة السامية للبحث عن نهج أخرى تشمل الانذار المبكر، والتدريب، والخدمات الاستشارية، وتعزيز حقوق الإنسان والتنمية، بما يتفق مع ولايتها ومسؤولياتها، في إطار مشترك بين الوكالات وحكومي دولي وغير حكومي، حسب الاقتضاء، لمنع الأوضاع التي تؤدي إلى الهجرة الجماعية للاجئين؛

(ف) تؤيد أيضا الجهود التي تبذلها المفوضة السامية، بناء على طلبات خاصة من الأمين العام أو من الأجهزة الرئيسية المختصة للأمم المتحدة ومع موافقة الدولة المعنية للاضطلاع بأنشطة لصالح الأشخاص المشردين داخليا، مع أخذ الجوانب المتممة لولايات وخبرة المنظمات المناسبة الأخرى في الاعتبار؛

(ص) تسلم، في هذا الصدد، بأنه لا ينبغي أن تقوض النهج الجديدة نظام اللجوء، فضلا عن مبادئ الحماية الأساسية الأخري، لا سيما مبدأ عدم الإعادة القسرية؛

(ق) تؤكد من جديد أن العودة الطوعية للاجئين إلى الوطن تعتبر الحل المفضل، عندما يكون ممكنا، وتؤيد الجهود التي تبذلها المفوضة بنشاط للعمل منذ بداية ظهور أية مشكلة لجوء، على تهيئة الأوضاع المؤدية إلى العودة الطوعية بسلامة وكرامة. وسيتوقف نجاح هذا الحل على عدة عوامل منها ضمانات السلامة عند العودة، وترتيبات الوصول وامكانيات الرصد المتاحة للمفوضة، وملاءمة ترتيبات الاستقبال وامكانيات إعادة الاندماج؛

(ر) تؤكد من جديد أهمية دور إعادة التوطين كأداة للحماية وكحل دائم في ظروف معينة وتطلب، في هذا الصدد، إلى الحكومات أن تتحلى بالمرونة بصفة خاصة وأن تعجل بالمغادرة في حالات الحماية الالزامية وبالنسبة للمجموعات الضعيفة التي تحددها المفوضة؛

(ش) تقر بأن التوصل إلى حلول في عدد متزايد من حالات التدفقات الجماعية يتيسر كثيرا عندما يتم ذلك كجزء لا يتجزأ من خطة عمل شاملة توازن بين مصالح الدول المتأثرة وحقوق واحتياجات الأفراد وتشجع، بالتالي، المفوضة على العمل مع الدول والمنظمات المعنية الأخرى لاستكشاف نهج جديدة تتحرى التوصل إلى حلول، ومن ذلك الحماية المؤقتة والترتيبات اللازمة لتقاسم الأعباء، عندما تتطلب الحالة ذلك؛

(ت) تلاحظ أهمية تعزيز قانون اللاجئين كعنصر من عناصر الاستعداد للطوارئ وكذلك لتيسير تلافي مشاكل اللاجئين وايجاد حلول لها، وتطلب إلى المفوضة السامية أن تستمر في تعزيز أنشطة المفوضة في مجالي الترويج والتدريب؛

(ث) تعرب عن استيائها من التعصب الاثني والأشكال الأخرى للتعصب بوصف ذلك أحد الأسباب الرئيسية لحركات الهجرة الجبرية، وتعرب في نفس الوقت عن قلقها إزاء انتشار كراهية الأجانب لدى قطاعات من السكان في عدد من البلدان المستقبلة للاجئين وملتمسي اللجوء مما يعرضهم لأخطار كبيرة، وتطلب بالتالي إلى الدول والمفوضة أن تواصل العمل بنشاط لتعزيز زيادة المام كافة المجتمعات الوطنية بسوء حالة اللاجئين وملتمسي اللجوء؛

(خ) تحيط علما بالمساهمة الكبيرة التي تقدمها المفوضة السامية للهيئات الدولية المعنية وتدعوها إلى مواصلة السعي إلى توسيع نطاق التعاون مع هذه الهيئات، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، (اليونيسيف) وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، (الفاو) وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومركز حقوق الإنسان، ولجنة حقوق الإنسان، والمنظمة الدولية للهجرة، ولجنة الصليب الأحمر الدولية، حتى يتسنى في جملة أمور، تعزيز الالمام على نطاق واسع بالرابطة بين اللاجئين وحقوق الإنسان، فضلا عن المسائل الانمائية والبيئية؛

(ذ) تكرر من جديد دعوتها للدول والوكالات الدولية ذات الصلة بالعمل بنشاط على اتخاذ تدابير لصالح الأشخاص عديمي الجنسية وتعزيزها وتطلب، إزاء ما هو معلوم من عدم وجود هيئة دولية تملك ولاية عامة لهؤلاء الأشخاص، إلى المفوضة السامية أن تستمر في بذل جهودها عموما لصالح الأفراد عديمي الجنسية وأن تعمل بنشاط لتعزيز الانضمام إلى الصكوك الدولية المتصلة بعديمي الجنسية وتنفيذها.

٢ - استنتاج بشأن انقضاء المركز

٢٢ - إن اللجنة التنفيذية،

إذ تشير إلى الاستنتاج رقم ٦٥ (د - ٤٢)، الذي عمد، في جملة أمور، إلى تأكيد امكانية استخدام شروط الانقضاء الواردة في الفقرتين الفرعيتين ٥ و ٦ من الفقرة جيم من المادة ١ من اتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين في الحالات التي يبلغ فيها عمق تغير الظروف في بلد ما وطبيعته المستمرة حدا لا يعود معه اللاجئون من بلد ما في حاجة إلى حماية دولية، ولا يملكون إزاء ذلك الاستمرار في رفض التمتع بحماية بلدهم، شريطة الاعتراف بإمكان وجود أسباب قاهرة قد تؤيد، فيما يتعلق بأفراد معينين، استمرار تمتعهم بمركز اللاجئ،

وإذ تأخذ في الاعتبار أن تطبيق شرط (شروط) الانقضاء في اتفاقية عام ١٩٥١ يعتمد على الدول المتعاقدة دون غيرها، ولكنه ينبغي أن تشترك المفوضة السامية في ذلك بطريقة مناسبة، بما يتفق مع دورها في الاشراف على تطبيق أحكام اتفاقية عام ١٩٥١ حسبما هو منصوص عليه في المادة ٣٥ من هذه الاتفاقية، وإذ تلاحظ أن أي اعلان من المفوضة السامية بوقف سريان الاختصاص الممنوح لها بمقتضى النظام الأساسي

للمفوضية فيما يتعلق ببعض اللاجئين قد يكون مفيدا للدول فيما يتصل بتطبيق شروط الانقضاء فضلا عن اتفاقية عام ١٩٥١،

وإذ تعتقد ضرورة الأخذ بنهج دقيق في تطبيق شروط الانقضاء يعتمد فيه على اجراءات محددة بوضوح لطمأنة اللاجئين إلى أن مركزهم لن يتعرض لإعادة النظر بغير مقتضي في ضوء التغييرات المؤقتة غير ذات الطابع الجوهري، في الحالة السائدة في بلد المنشأ،

(أ) تؤكد أنه يتعين على الدول، عند اتخاذ أي قرار بشأن تطبيق شروط الانقضاء اعتمادا على "انقضاء الظروف" أن تقيم بعناية الطابع الجوهري للتغييرات في بلد الموطن أو المنشأ، بما في ذلك الحالة العامة لحقوق الإنسان، فضلا عن السبب المعين للخوف من الاضطهاد، من أجل التأكيد بطريقة موضوعية وقابلة للتحقق بأن الحالة التي بررت منح مركز اللاجئ قد كفت عن الوجود؛

(ب) تنوه بأنه يجب أن تنطوي العناصر الأساسية لمثل هذا التقييم من جانب الدول على دراسة للطابع الجوهري والمستقر والدائم للتغييرات، مستعينة في ذلك بالمعلومات المناسبة المتاحة في هذا الشأن، من مصادر مختلفة منها الهيئات المتخصصة ذات الصلة، بما في ذلك المفوضية على وجه الخصوص؛

(ج) تؤكد أن "انقضاء الظروف" لا ينطبق كشرط في الانقضاء على اللاجئين الذين تظل لديهم أسباب جدية للخوف من الاضطهاد؛

(د) تسلم بالتالي بأنه يتعين أن تتاح لجميع اللاجئين المتأثرين بقرار جماعي أو فئوي بتطبيق شروط الانقضاء المذكورة امكانية إعادة النظر في مثل هذا التطبيق على حالاتهم، بناء على طلبهم، لأسباب تتعلق بكل حالة على حدة؛

(هـ) توصي، لتجنب تعرض اللاجئين للمعاناة بأن تنظر الدول جديا في تقرير مركز مناسب، يبقي على الحقوق المكتسبة سلفا، للأشخاص الذين تدفعهم أسباب قاهرة ناشئة عن اضطهاد سابق لرفض إعادة تمتعهم بحماية بلدانهم، وتوصي أيضا بأن تنظر بالمثل السلطات ذات الصلة في وضع ترتيبات مناسبة، لا تعرض الأوضاع المستقرة للخطر، لصالح الأشخاص الذين لا يمكن توقع مغادرتهم لبلد اللجوء نتيجة لاقامتهم الطويلة فيه ونشوء روابط أسرية واجتماعية واقتصادية قوية لهم به؛

(و) توصي الدول، لدى تنفيذ أي قرار يستند إلى شروط الانقضاء، أن تعالج في جميع الأحوال الآثار التي يرتبها ذلك على الأفراد المتأثرين أو المجموعات المتأثرة بروح إنسانية، وأن تتعاون بلدان اللجوء وبلدان المنشأ في تيسير العودة، وأن تكفل حدوثها بطريقة منصفة وكريمة. وعند الاقتضاء، ينبغي أن يتيح المجتمع الدولي بسبل مختلفة منها الوكالات الدولية ذات الصلة، المساعدة من أجل عودة وإعادة اندماج العائدين.

٣ ـ مقرر بشأن الاجتماعات فيما بين الدورات

٢٣ ـ إن اللجنة التنفيذية،

إذ تلاحظ مع التقدير المذكرة المرجعية المتعلقة باجتماعات اللجنة الفرعية الجامعة المعنية بالحماية الدولية فيما بين الدورات[٢].

(أ) تقرر أن تطلب إلى المفوضة السامية أن تعقد اجتماعا واحدا على الأقل للجنة الفرعية الجامعة المعنية بالحماية الدولية فيما بين الدورات لمواصلة المناقشات البناءة بشأن المسائل المتصلة بالحماية؛

(ب) تقرر أيضا أن تطلب إلى المفوضة السامية أن تقدم تقريرا إلى اللجنة التنفيذية في دورتها الرابعة والأربعين عن التقدم المحرز في مناقشات اللجنة الفرعية.

باء ـ استنتاج بشأن إعادة مواطني أفغانستان إلى وطنهم

٢٤ ـ إن اللجنة التنفيذية،

وقد استعرضت الجانب ذا الصلة من الجزء الخامس من الوثيقة A/AC.96/793 بشأن أنشطة المفوضة الممولة بالتبرعات،

وإذ تؤكد من جديد اعتراف عدد كبير من استنتاجات اللجنة التنفيذية التابعة للمفوضة بأن العودة الطوعية إلى الوطن هي أفضل الحلول الدائمة،

وإذ تدرك أهمية مسؤولية المفوضة في تيسير العودة الطوعية إلى الوطن وتهيئة الأوضاع التي تؤدي إلى العودة الآمنة والطوعية،

وإذ تشير من جديد إلى أن اللاجئين الأفغان في باكستان وجمهورية إيران الإسلامية يشكلون بملايينهم الخمسة أكبر عدد من اللاجئين في العالم،

(أ) ترحب بالتقدم الذي أحرز في عودة أكثر من مليون لاجئ من باكستان وجمهورية إيران الإسلامية إلى الوطن خلال عام ١٩٩٢؛

(ب) تلاحظ مع القلق أن المنازعات المسلحة في أجزاء معينة من أفغانستان والتشريد الداخلي الجماعي للأشخاص من العاصمة يعرضان نجاح إعادة اندماج العائدين للخطر وقد يؤديان إلى انتشار المعاناة والأزمات الإنسانية خلال شهور الشتاء القادم؛

(ج) تلاحظ بقلق أنه بسبب قصور التمويل اللازم، لم يتسن توفير المساعدة الإنسانية بقدر يتناسب مع المعدل الذي لم يسبق له مثيل لعودة اللاجئين الأفغان إلى الوطن؛

(د) تطلب إلى جميع الأطراف أن تضاعف جهودها لتحقيق السلم بما ييسر تقديم المساعدة الإنسانية الفورية وتمكين اللاجئين والمشردين داخليا بالتالي من استئناف حياتهم العادية؛

(هـ) تحث جميع أعضاء المجتمع الدولي، فضلا عن المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية، على تقديم المساعدة للحركة الحالية للعودة إلى الوطن التي تمهد في حد ذاتها الطريق إلى عودة الحياة الطبيعية إلى أفغانستان؛

(و) تحث المجتمع الدولي على المساهمة بسخاء في البرامج الإنسانية في أفغانستان، بما في ذلك عملية تيسير العودة من باكستان وجمهورية إيران الإسلامية إلى الوطن، فضلا عن ضمان وصول المساعدة المناسبة إلى عدد كبير من اللاجئين الذين لا يزالون في كلا البلدين.

جيم - استنتاج بشأن حالة اللاجئين في أفريقيا

٢٥ - إن اللجنة التنفيذية،

إذ تتصدى لحالة اللاجئين والعائدين والمشردين في أفريقيا،

(أ) تلاحظ بقلق أن المنازعات الداخلية، وعدم الأمان، وانحلال المؤسسات والقانون والنظام الناتج عنهما، لا تزال سببا في التشرد الجماعي أو زيادته، داخليا وخارجيا، في بعض بلدان القارة؛ وتحول دون وصول وتقديم الحماية والمساعدة الإنسانية للاجئين والعائدين وعند الاقتضاء للمشردين داخليا؛ وتمنع الوصول إلى حلول دائمة لمشكلة اللاجئين عندما تكون الشروط الأخرى ناضجة لذلك؛ وتهدد حياة وسلامة اللاجئين فضلا عن موظفي المنظمات الإنسانية الذين يقدمون المساعدة لهم وممتلكاتهم؛

(ب) تطلب إلى المفوضة السامية أن تعمل بالاشتراك، حسب الاقتضاء، مع الدول ذات الصلة، والأطراف الأخرى، والمنظمات الاقليمية، والهيئات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، على مواصلة مبادراتها للتصدي للأسباب الجذرية لتشريد السكان وإيجاد حلول لمشاكل كل من اللاجئين والعائدين وعند الانقضاء الأشخاص المشردين داخليا، وأن تبذل أيضا الجهود اللازمة للمساهمة في رفاه اللاجئين وللعمل، عند اللزوم، على إيجاد طرائق لوصول وتقديم الحماية والمساعدة للسكان المتأثرين بما يتفق مع ولاية المفوضة؛

(ج) تعترف بوجود حالات يعيش فيها اللاجئون والعائدون بين، أو جنبا إلى جنب مع، سكان آخرين يحتاجون أيضا إلى بعض الحماية والمساعدة مثل ضحايا المجاعات أو الجفاف، والعسكريين المسرحين، والسكان المشردين أو المتأثرين داخليا، وضحايا المشاق البالغة، الذين لا تملك المفوضة السامية اختصاصا مباشرا بالنسبة لهم وتشجع المفوضة السامية على بدء أو تنفيذ اجراءات أو برامج أو نهج، بالتعاون مع الوكالات الأخرى والبلدان

المتلقية والدول المانحة، لضمان استيفاء الاحتياجات الإنسانية للمجتمع المضيف تماما والتوصل بالتالي إلى تقليل التوترات وزيادة فعالية تنفيذ ولايتها الإنسانية فضلا عن المساعدة في التقليل من احتياج الأشخاص أو اضطرارهم إلى التماس اللجوء في أماكن أخرى؛

(د) تثني، في هذا الصدد، على النهج المبتكرة التي اتخذتها المفوضة والدول والأطراف الأخري، في جملة أمور، لتحقيق الأهداف المشار إليها أعلاه وتؤكد في هذا الشأن على أهمية التنسيق السليم مع المنظمات الأخرى المشتركة في عمليات إنسانية في هذه المجالات، وتطلب إلى الدول ذات الصلة وجميع الأطراف أو الكيانات الأخرى أن تيسر الأنشطة والعمليات الإنسانية المعنية التي تضطلع بها المفوضة وشركاؤها التنفيذيون، بما في ذلك تلك التي تباشر بالضرورة عند الحدود أو عبرها؛

(هـ) تلاحظ مع التقدير أن الدول الأفريقية لا تزال تقبل اللاجئين في أراضيها وانها لا تزال تمارس سياسات كريمة للجوء رغم التطورات أو الظروف التي يؤدي تراكمها إلى تسوية أو تقييد الاستجابة بفعالية لمشكلة اللاجئين في أفريقيا، والتي منها، في بعض الأحوال، ضيق مساحة الأرض المتيسرة للايواء ولاتاحة الاندماج وإعادة الاندماج الاجتماعي ـ الاقتصادي لكل من اللاجئين والعائدين، والنقص في المياه والهياكل الأساسية الصحية والتعليمية واللوجستية، وقلة الموارد المالية المتاحة للمفوضة لتنفيذ المسؤوليات الموكولة إليها بالكامل لصالح اللاجئين والعائدين، والتدهور البيئي الناتج عن وجود أعداد كبيرة من اللاجئين؛

(و) تلاحظ مع القلق السياسات أو الممارسات الوطنية التي تخل تحديدا إخلالا شديدا بسلامة أو أمن أو كرامة اللاجئين أو التي تؤدي إلى نشوء ظاهرة اللاجئين أو أشباه اللاجئين؛ والتي تحول دون وصول المفوضة إلى بعض اللاجئين أو فرصة توفير الحماية والمساعدة والحلول تلقائيا لهم، وتطلب إلى الدول ذات الصلة، في هذا الصدد، أن تتخذ الاجراءات اللازمة للتصدي لهذه الأمور ومعالجتها في الواقع؛

(ز) تعرب عن تقديرها للمفوضة السامية للجهود التي تبذلها لتعزيز وتيسير العودة الطوعية إلى الوطن وإعادة الاندماج للاجئين والمنفيين من جنوب أفريقيا، وتحثها على مواصلة هذه المبادرات في جنوب افريقيا وفي الأماكن الأخرى من القارة التي تكون ظروف العودة الطوعية إلى الوطن فيها ناضجة، وتطلب إلى جميع الأطراف المعنية أن تتغلب على العقبات التي تعترض نجاح تنفيذ العودة الطوعية إلى الوطن وإعادة اندماج اللاجئين في جميع هذه الأحوال؛

(ح) تؤكد، في هذا الصدد، على أهمية توفير الموارد المالية اللازمة للمفوضة بقدر كاف، وفي الوقت المناسب، لكي تنفذ، بالتعاون مع المنظمات ذات الصلة الأخري، جميع جوانب العودة الطوعية إلى الوطن وإعادة الاندماج بما يتفق مع ولايتها، وتدعو بأن تقدم، بمقتضى ترتيبات مناسبة، مساعدة وتدابير خاصة، لا سيما من جانب الدول والمنظمات ذات الصلة التابعة للأمم المتحدة، لإزالة الألغام الأرضية وغيرها من المؤن والذخائر التي لم تنفجر بانتظام في المناطق المحتملة للعودة فيها إلى الوطن على نطاق واسع، وتعرب عن استيائها من السياسات أو الممارسات أو المواقف التي منعت اللاجئين من ممارسة حقهم في العودة فضلا عن حالات التوقيف والاحتجاز والترهيب والازعاج والعنف والتعذيب والقتل، التي شملت أفراد الأسرة والأقارب مما تعرض له بعض العائدين، وتحث على وقف هذا كله فورا؛

(ط) تلاحظ مع التقدير العميق اتفاق السلم الذي عقد مؤخرا بين حكومة موزامبيق وحركة المقاومة الوطنية الموزامبيقية (رينامو) وتطلب إلى المفوضة السامية أن تعزز وأن تيسر عودة اللاجئين الموزامبيقيين طوعا إلى الوطن بما يتفق، عند الاقتضاء، مع مبدأ العودة الآمنة والكريمة، واندماجهم من جديد في مجتمعهم.

دال - استنتاج بشأن خطة العمل الشاملة من أجل لاجئي الهند الصينية

٢٦ - إن اللجنة التنفيذية،

(أ) تؤكد من جديد تأييدها للمبادئ الأساسية التي تقوم عليها خطة العمل الشاملة من أجل لاجئي الهند الصينية،

(ب) تلاحظ مع الارتياح التقدم المستمر الذي تم انجازه في تنفيذ خطة العمل الشاملة، لاسيما الانخفاض في عدد حالات الرحيل السرية، وتشجيع عمليات الرحيل المنتظمة، وإعادة توطين أولئك المعترف بهم كلاجئين، وتقرير مركز اللاجئ لملتمسي اللجوء في بلدان اللجوء الأول؛

(ج) وتلاحظ مع الارتياح أن أكثر من ٣٠ ٠٠٠ فييتنامي قد عادوا إلى بلد منشأهم تحت رعاية المفوضة، في ظروف من السلامة والكرامة، وتؤيد برنامج الرصد ومساعدات إعادة الاندماج الذي تنفذه المفوضة في فييت نام، وتكرر الإعراب عن الأهمية التي تعلقها على مسؤولية الدول تجاه مواطنيها وعودة الأشخاص الذين تقرر انهم ليسوا لاجئين إلى بلد منشأهم وفقا لخطة العمل الشاملة؛

(د) ترحب بتحقيق مزيد من التقدم في الاجتماع الثلاثي الأطراف الخامس بين تايلند ولاو والمفوضة الذي عقد في رايونغ بتايلند يومي ١٣ و ١٤ تموز/ يوليه ١٩٩٢ بشأن عودة اللاجئين وملتمسي اللجوء اللاويين إلى وطنهم، وتدعو المفوضة السامية إلى تعزيز الجهود المبذولة لعودة اللاجئين وملتمسي اللجوء اللاويين من تايلند والصين إلى وطنهم وإعادة اندماجهم فيه؛

(هـ) تتطلع إلى عقد الاجتماعات المقبلة للجنة التوجيهية لخطة العمل الشاملة لتقييم التقدم المحرز في تنفيذها وكذلك استعراض القضايا المعلقة التي يتعين معالجتها؛

(و) تدعو المجتمع الدولي إلى مواصلة التبرع بسخاء لخطة العمل الشاملة، بما في ذلك برامج إعادة الاندماج في كل من فييت نام وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، إلى أن يتم إنجاز جميع أوجه خطة العمل الشاملة.

هاء - استنتاج بشأن إعادة مواطني كمبوديا إلى وطنهم

٢٧ - إن اللجنة التنفيذية،

إذ تشير إلى الاستنتاج بشأن إعادة مواطني كمبوديا إلى وطنهم الذي اعتمدته اللجنة التنفيذية في دورتها الثانية والأربعين،

وإذ تلاحظ بارتياح أنه، وفقا للاتفاق المبرم في باريس في ٢٣ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩١ بشأن التسوية السياسية الشاملة للنزاع الكمبودي ومذكرة التفاهم الثلاثية الأطراف بين الحكومة التايلندية الملكية والمجلس الوطني الأعلى لكمبوديا، والمفوضة بشأن عودة اللاجئين والمشردين الكمبوديين إلى وطنهم من تايلند، والموقعة في بنوم بنه في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١، عاد حتى الآن أكثر من ١٣٠٠٠٠ شخص إلى كمبوديا تحت رعاية المفوضة من تايلند وبلدان أخرى في الإقليم،

وإذ تلاحظ مع التقدير تعاون جميع الأطراف المعنية الذي أسفر عن اتمام اعادة مواطني كمبوديا إلى وطنهم بما يتفق تماما مع اتفاق التسوية السياسية الشاملة للنزاع الكمبودي ومذكرة التفاهم الثلاثية الأطراف، وتعرب عن الأمل في أن تتم عودة جميع اللاجئين والمشردين الكمبوديين طوعا إلى الوطن من تايلند بحلول نهاية شهر آذار/ مارس ١٩٩٣ لكفالة مشاركة العائدين الكاملة في الانتخابات العامة في كمبوديا حسبما هو متوخى في الاتفاقين المذكورين،

وإذ تسلم مع التقدير بالاستجابة الكريمة من قبل الدول الأعضاء والمانحين الآخرين لنداء الأمين العام في أول تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩١، ونداءه الموحد في١٤ شباط/فبراير ١٩٩٢،

وإذ تسلم بالأثر البيئي الجسيم الذي أسفر عنه وجود أعداد كبيرة من اللاجئين على مدى ١٣ سنة الماضية في منطقة الحدود ما بين تايلند وكمبوديا،

وإذ ترحب بالنجاح في إنشاء وحدة الادارة التقنية المشتركة مابين المفوضة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في بنوم بنه وتنفيذ عدد من المشاريع السريعة التأثير التي تعود بالفائدة على العائدين والسكان المحليين،

(أ) تدعو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمات المتعددة الأطراف الأخرى إلى مواصلة ارتباطاتها بعملية إعادة اندماج العائدين عن طريق متابعة عملية المشاريع السريعة التأثير من خلال برامج قابلة للاستمرار ومنسقة في مجال التنمية؛

(ب) تدعو المفوضة إلى أن تبدأ، بالتعاون مع مكتب الأمين العام، في التماس الدعم من المانحين من أجل مساعدة الحكومة التايلندية الملكية على إعادة مواقع مخيمات الأهالي الكمبوديين إلى الظروف التي كانت سائدة قبل إنشائها، وذلك بعد اتمام العودة إلى الوطن، وفقا للبند ٢٥ من مذكرة التفاهم الثلاثية الأطراف؛

(ج) تدعو المجتمع الدولي إلى أن يكفل تلبية جميع الحاجات المالية لعملية العودة إلى الوطن وأن يواصل دعمه للمنظمات الدولية والحكومية الدولية وغير الحكومية التي تساعد على أساس طويل الأجل في إعادة دمج العائدين والأشخاص المشردين في الداخل.

واو - استنتاج بشأن المؤتمر الدولي المعني باللاجئين في أمريكا الوسطى

٢٨ - إن اللجنة التنفيذية،

إذ تلاحظ مع الارتياح ما أسفر عنه الاجتماع الدولي الثاني للجنة المتابعة المنبثقة عن المؤتمر الدولي المعني باللاجئين في أمريكا الوسطى، والذي عقد في سان سلفادور يومي ٧ و٨ نيسان/ابريل ١٩٩٢، وإعادة تأكيد المجتمع الدولي لتأييده السياسي ودعمه المالي للجهود المتواصلة التي تبذلها بلدان أمريكا الوسطى الخمسة، وبليز والمكسيك، للعثور على حلول دائمة للاجئين والعائدين والمشردين، وفقا لمبادئ وغايات خطة العمل المنسقة للمؤتمر،

وقد نظرت في وثيقة استعراض آخر التطورات في عملية المؤتمر الدولي المعني باللاجئين في أمريكا الوسطى (٣) التي أعدتها المفوضة لمعلومية اللجنة التنفيذية،

وإذ تسلم بأن المقرر المتخذ بهذه المناسبة بمد أجل خطة العمل المنسقة للمؤتمر لمدة سنتين، حتى أيار/مايو ١٩٩٤، سيساعد على إتمام المهام الجارية والمعلقة المتصلة بالبحث عن حلول دائمة لأبناء أمريكا الوسطى المقتلعين من أوطانهم وكفالة التغطية الكاملة لهم في خطط التنمية الوطنية،

وإذ تسلم بأن الترتيبات المؤسسية الجديدة للدعم التقني للمؤتمر ومتابعته أصبحت مطلوبة الآن من جانب المفوضة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالنظر إلى التحديات الخاصة التي أوجدها اندماج/إعادة اندماج أبناء أمريكا الوسطى المقتلعين من أوطانهم تمشيا مع ديناميات عملية السلم الاقليمية والتنمية الاقتصادية المتواصلة،

وإذ تحيط علما بموقف البلدان المؤتمرة السبع الذي أعرب عنه رئيس لجنة المتابعة المنبثقة عن المؤتمر أثناء الدورة الثالثة والأربعين للجنة التنفيذية بشأن تعزيز وحدة الدعم المشتركة من أجل كفالة أدائها لوظيفتها بفاعلية،

وإذ تسلم كذلك بأن معظم البلدان المؤتمرة السبع قد استهلت برامج لحماية البيئة وصونها واصلاحها،

وإذ تسلم بمساهمة برنامج النهوض بالمشردين واللاجئين والعائدين، داخل إطار عمل المؤتمر، في المساعدة على التخفيف من محنة أبناء أمريكا الوسطى المقتلعين من أوطانهم،

(أ) تؤيد بلدان أمريكا الوسطى وبليز والمكسيك فيما تبذله من جهود لصالح أبناء أمريكا الوسطى المقتلعين من أوطانهم، وخاصة بتعزيزها لاحترام مبادىء الحماية الأساسية وحقوق الإنسان ومن خلال اشتمال خطط التنمية الوطنية لهؤلاء الناس وفقا لخطة عمل المؤتمر؛

(ب) تحث المجتمع الدولي على مواصلة تأييده السياسي وتأكيد دعمه المالي لكل من البرامج الانسانية والإنمائية التي تنفذ من أجل الجماعات السكانية المستهدفة من قبل المؤتمر بالنظر إلى وثاقة الصلة بين الحلول الدائمة والمعمرة لأبناء أمريكا الوسطى المقتلعين من أوطانهم وبين نجاح جهود اقامة السلم والديمقراطية في الاقليم؛

(ج) تؤكد تأييدها للترتيبات الجديدة فيما بين الوكالات التي اقترحتها المفوضة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتوفير الدعم التقني والمتابعة للمؤتمر والتي تضفي دور الوكالة الرائدة على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من حزيران/ يونيه ١٩٩٣ وحتى نهاية الفترة المتبقية من خطة عمل المؤتمر، من أجل تدعيم عمليتي الاندماج وإعادة الاندماج؛

(د) تدعو حكومات البلدان المؤتمرة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن تكفل، من أجل تدعيم التركيز ذي الأساس المجتمعي لبرامج التنمية وتيسير تنفيذها بسرعة، ايلاء الاهتمام بوجه خاص بمشاركة السكان المستفيدين، وخاصة النساء، وأن تكفل تنسيق الجهود التي تبذلها الحكومات والمنظمات الدولية، وكذلك أنشطة المنظمات غير الحكومية، في الاقليم بشكل وثيق في إطار عملية المؤتمر لما فيه مصلحة السكان المستفيدين؛

(هـ) تدعو المفوضة السامية إلى مواصلة مشاركتها النشطة والكاملة في الدعم التقني والمتابعة للمؤتمر طوال العملية، وتقترح أن تستفيد المفوضة من الدروس القيمة المستقاة من المؤتمر في أقاليم أخرى؛

(و) تدعو المجتمع الدولي إلى تأييد برامج حماية البيئة وصونها وإلى كفالة الموارد البشرية والمادية الضرورية من المصادر المالية الانسانية والإنمائية معا؛

(ز) تحث على ضرورة متابعة تنسيق العملية المتعلقة بالفترة الانتقالية عن كثب من قبل وحدة الدعم المشتركة والبلدان المؤتمرة لضمان نجاح المؤتمر.

زاي - استنتاج بشأن يوغوسلافيا سابقا

٢٩ - ان اللجنة التنفيذية،

إذ تشجب الأحداث المأساوية في يوغوسلافيا سابقا، وخاصة ما يجري منها في البوسنة والهرسك، مما أسفر عن إلحاق أبلغ الأذى بأكثر من ثلاثة ملايين شخص مابين تشريد وتدمير على نطاق هائل،

وإذ تشير إلى أن الأمين العام للأمم المتحدة قد سمى مفوضة الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين باعتبارها الوكالة الرائدة للاغاثة الانسانية في يوغوسلافيا سابقا،

وإذ ترحب بمبادرة مفوضة الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بعقد اجتماع دولي يوم٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٢ لتقديم المعونة الإنسانية إلى ضحايا النزاع في يوغوسلافيا سابقا، واقتراح مجاوبة شاملة للأزمة الإنسانية في يوغوسلافيا سابقا تتضمن العناصر التالية : احترام حقوق الإنسان والقانون الانساني؛ وسبل وصول المساعدة الإنسانية، وتدابير وقائية؛ وتدابير لتوفير حاجات إنسانية محددة؛ والحماية المؤقتة؛ والمساعدة المادية؛ والعودة وإعادة التأهيل، وإذ تلاحظ أن برنامج عمل الأمم المتحدة ونداءها الموحدين على نطاق الوكالات بشأن يوغوسلافيا سابقا قد أصدر في ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢،

(أ) تحث جميع الحكومات والأطراف المعنية بأن تكفل التنفيذ الكامل لخطة المجاوبة الشاملة للأزمة الانسانية في يوغوسلافيا سابقا، بما في ذلك كل عنصر من العناصر المكونة لها واستكمال ذلك بالجهود السياسية؛

(ب) تدعو الحكومات ومجتمع المانحين الدولي إلى المساهمة بسخاء في برنامج عمل الأمم المتحدة ونداءها الموحدين على نطاق الوكالات بشأن يوغوسلافيا سابقا.

حاء - استنتاجات ومقررات بشأن اللاجئات والأطفال اللاجئين

١ - اللاجئات

٣٠ - إن اللجنة التنفيذية،

وقد نظرت في تقرير مرحلي عن تنفيذ السياسة المتعلقة باللاجئات (٤) والمذكرة المتضمنة لمعلومات عن تنفيذ المباديء التوجيهية لمفوضة الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بشأن حماية اللاجئات (١)؛

وإذ تشير إلى الاستنتاجات السابقة لدوراتها التاسعة والثلاثين والأربعين والواحدة والأربعين والثانية والأربعين بشأن اللاجئات؛

(أ) تعرب عن تقديرها للتقرير المرحلي عن تنفيذ سياسة مفوضة الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين المتعلقة باللاجئات ؛

(ب) تلاحظ مع الارتياح استمرار منصب المنسق الأقدم لشؤون اللاجئات الممول من خلال الموارد العادية؛

(ج) تثني على مكتب المفوضة السامية لاستمرار تقدمه في تنفيذ السياسة المتعلقة باللاجئات (٥) في كثير من أقاليم العالم؛

(د) تدعو المفوضة السامية إلى ضمان دعم الادارة النشط لادماج قضايا اللاجئات في كافة برامج تخطيط وتمويل وتنفيذ الحماية والمساعدة؛

(هـ) تشجع على متابعة المبادرات المتخذة لتعزيز مشاركة النساء المقتلعات من ديارهن في أمريكا الوسطى والمكسيك من خلال المحفل الاقليمي الأول المعني باللاجئات والعائدات والمشردات في سياق عملية المؤتمر الدولي المعني باللاجئين في أمريكا الوسطى، وتقترح أن تستخدم المفوضة السامية هذا النهج الاقليمي، حيثما أمكن، للتصدي لقضايا اللاجئات في أماكن أخرى من العالم؛

(و) تحث المفوضة السامية على مواصلة التوسع في الدورات التدريبية على "التخطيط الموجه إلى الناس" مع التركيز بوجه خاص على برنامج المفوضة وموظفي الحماية وعلى تكرار هذا التدريب فيما بين الشركاء المنفذين، وتكرر التأكيد على الهدف المتمثل في حصول جميع موظفي المفوضة على هذا التدريب؛

(ز) تلاحظ بقلق جدى أنه في أثناء المرحلة الأولى من حالة الطوارئ، لم يتم التصدي للتعبئة المجتمعية، لاسيما مشاركة اللاجئات، بالشكل الملائم، وتطلب إلى المفوضة أن تضطلع باجراء تصحيحي مناسب في هذا الصدد؛

(ح) تشدد على الحاجة المستمرة إلى تنفيذ السياسة المتعلقة باللاجئات والمبادئ التوجيهية بشأن حماية اللاجئات (٦) ورصدهما بشكل أكمل؛

(ط) تلاحظ أهمية تعيين موظفات في المواقع الميدانية؛

(ي) تطلب إلى المفوضة السامية أن تقدم إلى الدورة الرابعة والأربعين للجنة التنفيذية تقريرا مرحليا آخر عن تنفيذ السياسة المتعلقة باللاجئات، مع إيلاء الاهتمام الملائم إلى المشكلات الخاصة باللاجئات من ربات الأسر وللحماية المادية.

٢ - الأطفال اللاجئون

٣١ - إن اللجنة التنفيذية،

وقد نظرت في مذكرة متضمنة لمعلومات بشأن الأطفال اللاجئين[٧]،

(أ) ترحب بتعيين منسق أقدم للأطفال اللاجئين، وتدعو المفوضة السامية إلى الاستمرار في كفالة دعم الادارة النشط لقضايا الأطفال اللاجئين الرئيسية في كافة برامج تخطيط وتنفيذ الحماية والمساعدة؛

(ب) وترحب بالخطوات المتخذة لتدعيم التعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة وغيرها من منظمات الأمم المتحدة، والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى ومجتمع المنظمات غير الحكومية، بشأن الأمور المتعلقة بالأطفال اللاجئين، وتحض المفوضة السامية على مواصلة جهودها لزيادة تنمية هذا التعاون، وفقا للأحكام ذات الصلة الوثيقة من اتفاقية حقوق الطفل، والتأكد من تضمين الحاجات الخاصة بالأطفال اللاجئين في شتى الأنشطة البرنامجية لتلك المنظمات؛

(ج) تلاحظ مع القلق الظروف الغذائية السيئة للأطفال اللاجئين في بعض حالات اللجوء وتأثير ذلك على صحة هؤلاء الأطفال، وتدعو المجتمع الدولي إلى توفير المساعدة الوافية لكفالة تلبية الحاجات الغذائية الأساسية للأطفال اللاجئين، وتحث المفوضة وشركاءها التنفيذيين على مواصلة رصد كمية ونوعية الأغذية الموردة والمستخدمة في عمليات تغذية اللاجئين، ولاسيما الظروف الغذائية للأطفال اللاجئين؛

(د) تطالب بأن يتصدى للحاجات التعليمية الأولية الأساسية للأطفال اللاجئين بشكل أفضل، وأن تحدد الاحتياجات التعليمية، حتى في المراحل المبكرة من حالات الطوارئ، كيما يمكن ايلاء اهتمام عاجل لتلك الحاجات؛

(هـ) تلاحظ مع القلق معدلات الانقطاع عن الدراسة المرتفعة فيما بين أطفال اللاجئين، خاصة البنات، السائدة في كثير من مدارس اللاجئين، وتحث المفوضة على اتخاذ خطوات لتشجيع استبقاء الأطفال في المدارس وتيسير ذلك، مع إيلاء اهتمام خاص للبنات اللاجئات؛

(و) تؤيد الخطوات المتخذة لتخفيف حدة تأثير الحرب والاقامة المتطاولة في المخيمات على الأطفال اللاجئين، وخاصة عن طريق القيام بمبادرات لتعيين الأعراض المبكرة للصدمات وتيسير مساعدة المصابين بها؛

(ز) تحض المفوضة على المشاركة في العملية التحضيرية للسنة الدولية للأسرة التي سيحتفل بها في عام ١٩٩٤ بهدف ابراز أهمية الأسرة اللاجئة كهيكل دعم حيوي لأكثر أفرادها تضررا، لاسيما الأطفال اللاجئين بما في ذلك القصر غير المصحوبين، ولتيسير لم شمل الأسرة حيثما يثبت أن في ذلك مصلحة الطفل؛

(ح) ترحب بالمبادرات المتخذة لتقديم المبادئ التوجيهية لمفوضة الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بشأن الأطفال اللاجئين في شكل منقح وتحض المفوضة على وضع برامج تدريب هادفة واستحداث مواد تدريب اضافية عن الأطفال اللاجئين لكي تستخدم في البرامج القائمة؛

(ط) تطلب من المفوضة السامية تقديم ورقة سياسة عن الأطفال اللاجئين، إلى اللجنة التنفيذية في دورتها الرابعة والأربعين، وأن تقدم تقريرا عن الأنشطة والتدابير التي قامت بها المفوضة لتحسين حالة الأطفال اللاجئين؛

(ي) تسلم بأن التنفيذ الكامل للمعايير المنصوص عليها في المبادىء التوجيهية بشأن الأطفال اللاجئين ينطوي على تخصيص مناسب للموارد، وتدعو المفوضة بالتالي إلى اقرار الميزانيات البرنامجية، وتناشد المجتمع الدولي بأن يدعم المفوضة في هذا الصدد،

طاء - مقررات بشأن الأمور البرنامجية والادراية والمالية

١ - مقرر عام بشأن المسائل الادراية والمالية

٣٢ - إن اللجنة التنفيذية،

وقد استعرضت المعلومات الواردة في أنشطة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الممولة من صناديق التبرعات: تقرير عن الفترة ١٩٩١ - ١٩٩٢ والبرامج والميزانية المقترحة لعام ١٩٩٣[٨]؛ وفي الاستعراض العام لأنشطة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين: تقرير عن الفترة ١٩٩١-١٩٩٢[٩]، والاستقاطات المستوفاة بشأن برنامج مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وتمويلها لعامي ١٩٩٢ و١٩٩٣[١٠]، والمذكرة المقدمة عن أنشطة التقييم التي تضطلع بها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين[١١].

وقد أحاطت علما بحسابات صناديق التبرعات عن عام ١٩٩١ (١٢) وتقرير مجلس مراجعي الحسابات إلى الجمعية العامة بهذا الشأن[١٣]، وتعليقات اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية على تقرير المراجعة[١٤].

وإذ ترحب بتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية عن أنشطة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الممولة من صناديق التبرعات للفترة ١٩٩١-١٩٩٢ والميزانية المقترحة لعام ١٩٩٣[١٥].

وإذ تلاحظ الوثائق بشأن قدرة المفوضة على الاستجابة لحالات الطوارئ[١٦] واحصائيات اللاجئين[١٧] وتصنيف الأنشطة وتقسيم الوظائف إلى فئات: دعم وادارة البرامج/مصروفات موظفي المشاريع[١٨]؛ وبرامج العودة الطوعية إلى الوطن: ١٩٩٢[١٩]، وعن مركز المرأة في المفوضة[٢٠].

وإذ تلاحظ أن عددا من أعضاء اللجنة التنفيذية يعتبرون أن من المحتمل، في ضوء التطورات الأخيرة، أن يتبين أن إجمالي المخصصات للبرامج العامة في ١٩٩٣ والبالغ ٣٧٨٢٤٩٠٠٠ دولار غير كاف لتلبية الحاجات التي لا تني تظهر للعيان في حالات اللاجئين التي تمول حاليا من البرنامج العام لسنة ١٩٩٣[٥]،

وإذ تضع في اعتبارها أيضا الحاجة إلى زيادة المرونة في تخصيص الأموال بموجب البرامج العامة بالنظر إلى زيادة الطلب على خدمات المفوضة،

(أ) تعيد التأكيد على أهمية الاجتماعات التي تعقدها اللجنة الفرعية المعنية بالمسائل الادارية والمالية فيما بين الدورات كوسيلة لضمان ادارة الأنشطة الادارية والمالية والتشغيلية للمفوضية في مواقيتها، وتوصي بعقد اجتماعين من هذا القبيل على الأقل فيما بين الاجتماعات السنوية للجنة التنفيذية؛

(ب) تقر البرامج القطرية وبرامج المناطق والمخصصات العامة للبرامج العامة لسنة ١٩٩٣ والبالغة ٠٠٠ ٢٤٩ ٣٧٨ دولار (بما في ذلك ٢٠ مليون دولار لصندوق الطوارئ) حسبما وردت في الوثيقة A/AC.96/793 (Parts I to VI)، وحسبما هو مبين في العمود٨ من الجدول الموجز ٢، من الاستعراض العام لأنشطة المفوضة[٩].

(ج) تطلب إلى المفوضة أن تقدم إلى الاجتماع المقبل للجنة الفرعية المعنية بالمسائل الادارية والمالية أي برامج منقحة وحاجات طارئة تحت بند البرامج العامة لسنة ١٩٩٣ وتقديرا لاحتمالات التمويل المرتقبة للبرامج العامة لسنة١٩٩٣، بما في ذلك احتياطي البرامج، والمخصصات العامة من أجل العودة الطوعية إلى الوطن وصندوق الطوارئ؛

(د) تأذن للجنة الفرعية المعنية بالمسائل الادارية والمالية أن تصيغ في اجتماعها المقبل توصيات بشأن التنقيح المحتمل للبرنامج العام لسنة ١٩٩٣ كيما تتخذ اللجنة التنفيذية اجراء بهذا الشأن بصفة عاجلة؛

(هـ) تطلب إلى اللجنة الفرعية المعنية بالمسائل الادراية والمالية أن تواصل استعراضها لما قامت به من تقسيم للأنشطة إلى فئات فيما بين البرامج العامة والخاصة والعلاقات المتبادلة فيما بينها وغير ذلك من القضايا ذات الصلة الوثيقة بالتمويل؛

(و) تأذن للمفوضة السامية بأن تدخل من التعديلات في المشاريع والبرامج القطرية أو برامج المناطق والمخصصات العامة ما قد تتطلبه التغييرات التي تؤثر على برامج اللاجئين أو العائدين التي خططت من أجلها، وأن تستخدم في ذلك احتياطي البرامج العامة كلما دعت الضرورة، وأن تقدم تقريرا عن تلك التعديلات إلى اللجنة التنفيذية في دورتها الرابعة والأربعين؛

(ز) تقر تحويل مبلغي ٠٠٠ ٢٠٠ دولار و٠٠٠ ٤٠٠ دولار في عامي ١٩٩٢ و١٩٩٣ على التوالي من احتياطي البرامج العامة الى صندوق اسكان موظفي الميدان الدوليين وضروراتهم الأساسية؛

(ح) تحث المفوضة السامية، بالنظر إلى الحالة المتغيرة التي تواجهها المفوضة الآن، لاسيما الطلب المتزايد على خدماتها والزيادات ذات الصلة في المصروفات الادارية التي تعتبر حملا فعليا على الميزانية العادية، على الدخول في مفاوضات مع الأمين العام لمباشرة تحويل الوظائف المتفق عليها بالفعل المتعلقة برؤساء البعثات في ١٧ بلدا مسمى من أقل البلدان نموا من التمويل من التبرعات المقدمة إلى المفوضة إلى الميزانية العادية اعتبارا من فترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥ بصرف النظر عن حقيقة أنه كان قد اتفق فيما سبق على عدم التقدم باقتراحات أخرى بشأن تحويل وظائف إلى الميزانية العادية قبل عام ١٩٩٩؛

(ط) تعرب عن تقديرها لدعم المانحين القوي جدا للمفوضية، وتدعو المانحين، بالنظر إلى الطلب المستمر على خدمات المفوضة، إلى مواصلة الدعم لضمان تمويل الأنشطة الجارية وكذلك برامج عام ١٩٩٣ بالكامل في مواقيتها، وخاصة الأنشطة ذات الأولوية المجمعة تحت البرامج العامة، حيث أن من المفهوم أن تنفيذها مرهون بتوافر الأموال من التبرعات؛

(ي) تجدد مناشدتها باعلان التبرعات مبكرا، ولاسيما في مؤتمر إعلان التبرعات، بغية تيسير تخطيط الأنشطة وتنفيذها، وتطالب بأنه إذا ما أفردت التبرعات لغرض معين، بأن يتم ذلك بأوسع الطرق تعميما؛

(ك) تكرر الإعراب عن دعوتها للحكومات المقتدرة التي لا تقدم تبرعات إلى المفوضة أو التي تستطيع زيادة تبرعاتها، أن تقدم دعما ماليا بروح من المشاركة الدولية في تحمل الأعباء؛

(ل) تحيط علما مع القلق بملاحظات مجلس مراجعي الحسابات المتعلقة بقضايا الادارة، وخاصة تلك التي تعالج نظم الادارة والمراقبة المالية، وتحث المفوضة على القيام بخطوات إضافية لمواصلة تعزيز اجراءات رقابتها الداخلية وتلك الخاصة بشركائها التنفيذيين؛

(م) ترحب بتوصيات كل من مجلس مراجعي الحسابات واللجنة الاستشارية للشؤون الادارية والمالية بصدد إنشاء وحدة مراجعة في جنيف مخصصة للمفوضية بالذات داخل شعبة المراجعة الداخلية لكفالة تغطية برامج المفوضة والأنشطة ذات الصلة بطريقة وافية وفعالة، وتدعو المفوضة السامية إلى الدخول في مناقشات مع الأمين العام لكفالة تنفيذ هذه التوصيات في مواقيتها؛

(ن) تبرز أهمية التقييم الفني والمستقل للأنشطة، الداخلية والخارجية معا، كأداة ادارية تستطيع المساهمة في زيادة كفاءة وفاعلية برامج المفوضة؛

(س) تجدد طلبها إلى المفوضة السامية بأن تكفل التعبير عن الأهمية المولاة لأنشطة التقييم بحسن توقيت النظر فيما يتوصل إليه قسم التقييم المركزي في المفوضة من نتائج ومتابعتها على النحو الملائم، وترحب في هذا الصدد بقرار المفوضة السامية بمتابعة توصيات وحدة التقييم بضرورة وضع أولوية لأنشطة المفوضة في أوروبا ولاعادة وزع الموارد البشرية من الموظفين تبعا لذلك؛

(ع) تلاحظ الخطوات التي اتخذتها المفوضة لتحسين الوثائق المقدمة إلى اللجنة التنفيذية، وتحث المفوضة على أن تبرز بشكل أوضح '١' العلاقة ما بين الأولويات القطرية/أولويات المناطق ومقترحات البرامج وتقديرات الميزانية، '٢' العلاقة ما بين مقترحات البرامج القطرية والسياسات والمبادئ التوجيهية التي أقرتها اللجنة التنفيذية بشأن حماية اللاجئات والأطفال اللاجئين، وعلى أن تفحص كذلك بشكل أوثق التوصيات الاضافية للجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية[١٥]، بهدف التشاور مع اللجنة الفرعية المعنية بالمسائل الادارية والمالية حول هذه القضايا في دورتها المقبلة؛

(ف) ترحب بالوثيقة المتعلقة بمركز المرأة في المفوضية[٢٠]، وتعرب عن تقديرها للمفوضة السامية لاصدارها مبادىء السياسة التوجيهية لتحسين مركز المرأة في المفوضة وتطلب من المفوضة أن تبلغ اللجنة الفرعية أولا بأول بالتقدم المحرز في صياغة خطة تنفيذية لهذه المبادىء التوجيهية؛

(ص) تدرك الصعوبات المتصلة بتجميع احصائيات اللاجئين، ولكنها تحث المفوضة، نظرا لأهمية تلك الاحصائيات خاصة من أجل تخطيط البرامج الحساسة لنوع الجنس، على متابعة المقترحات المطروحة في مذكرتها المتضمنة لمعلومات عن احصائيات المفوضة بشأن اللاجئين[١٧] وأن تزود اللجنة الفرعية المعنية بالمسائل الادارية والمالية في أحد اجتماعاتها لمابين الدورات بالبيانات الاحصائية المتاحة في الوقت الحاضر؛

(ق) تلاحظ الورقة المتعلقة بتصنيف الأنشطة/تقسيم الوظائف إلى فئات (دعم البرامج وادارتها/مصروفات موظفي المشاريع)[١٨]، وتعليقات اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية عليها، وتطلب إلى المفوضة أن تقدم إلى اللجنة الفرعية في النصف الأول من عام ١٩٩٣ النتائج الأولية لمجهودها في عرض جميع الوظائف وفقا للفئات المقترحة: التوجيه التنفيذي والادارة والوظائف الفنية، والوظائف التشغيلية، ووظائف الدعم؛

(ر) ترحب بالمذكرة المتعلقة بقدرة المفوضية على الاستجابة للطوارىء[١٦]، وتعرب عن تقديرها للتقدم المشروح فيها وتحث المفوضة السامية على مواصلة جهودها لتدعيم قدرة المفوضة على الاستجابة للطوارئ، ولاسيما على أساس اقليمي، بعد نطاق اتفاقات الاحتياط مع السلطات الحكومية، والهيئات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية، وعلى أن تتخذ أي خطوات أخرى قد تكون ضرورية من أجل تدريب موظفي عمليات الطوارىء في المفوضة وتعبئتهم واعدائهم بغية كفالة الاستجابة بمرونة وفعالية وسرعة للطوارىء، بما في ذلك عرض الجوانب ذات الصلة بذلك في المبادىء التوجيهية بشأن حماية اللاجئات والمبادىء التوجيهية بشأن الأطفال اللاجئين في شكل سهل الاستعمال بالنسبة لموظفي الطوارىء الميدانيين؛

(ش) وتطلب إلى المفوضة، فيما يتعلق بخطط إعادة نشر "دليل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عن حالات الطوارئ"، أن توسع أوجه الحماية القائمة للنساء والأطفال المنصوص عليها حاليا في الدليل لتشمل المعلومات الأكمل الموجودة في المبادىء التوجيهية بشأن حماية اللاجئات والمبادئ التوجيهية بشأن الأطفال اللاجئين، وربما يفيد في ذلك استخدام الشكل الجديد المشار إليه آنفا؛

(ت) تحض المفوضة على أن تبنى على علاقة العمل الوثيقة التي أنشئت بالفعل مع منسق الأمم المتحدة للاغاثة في حالات الطوارىء وادارة الشؤون الإنسانية التابعة له، كيما يضمن استجابة متناسقة وفعالة لحالات الطوارىء الانسانية المعقدة؛

(ث) تلاحظ ضخامة حركات العودة الطوعية المنظمة إلى الوطن التي جرت حتى الآن في عام ١٩٩٢ وتحث كلا من الدول والمفوضة على تيسير هذا الحل المعمر والمفضل، ولاسيما بالنسبة للحركات المقررة في النصف الأخير من ١٩٩٢؛

(خ) تعرب عن التقدير للمذكرة المتعلقة ببرامج العودة الطوعية إلى الوطن (١٩)، وتطلب مواصلة تقديم المزيد من هذه المذكرات على أساس منتظم إلى اللجنة الفرعية المعنية بالمسائل الادارية والمالية؛

(ذ) تحث المفوضة السامية على مواصلة الجهود التي تبذلها على منوال الخطوط العريضة المسرودة في الوثيقة المعنونة، "الثغرة الفاصلة بين المعونة المقدمة للعائدين والتنمية"، لاشراك وكالات التنمية الدولية والوطنية والحكومية الدولية، وكذلك الوكالات غير الحكومية، في مراحل التخطيط للعودة الطوعية إلى الوطن وذلك بغية استكمال مساعدات إعادة الاندماج الأساسي التي تقدمها المفوضة إلى اللاجئات بمبادرات إنمائية أعرض تركز على مجالات العودة، وتطالب بأن تحاط اللجنة الفرعية المعنية بالمسائل الادارية والمالية علما في اجتماعاتها مابين الدورات بالتطورات في هذا الشأن حتى تستطيع متابعة القضايا ذات الصلة؛

(ض) تحض المفوضة السامية على مواصلة الاحتفاظ بادارة شفافة ومسؤولة لموارد المفوضة، البشرية والمالية على السواء؛

(ظ) تحث المفوضة السامية على إحاطة اللجنة الفرعية المعنية بالمسائل الادارية والمالية علما بانتظام بالقضايا ذات الصلة بالتوريدات الدولية بالنظر إلى أهمية علاقتها بتنفيذ برامج اللاجئين في مواقيتها؛

(غ) تلاحظ استراتيجية المفوضة السامية للإعلام العام[٢١]، وتطلب بأن توالي اللجنة الفرعية المعنية بالمسائل المالية والادارية، في سياق اجتماعاتها ما بين الدورات، النظر في هذا الموضوع الهام.

٢ - البيئة

٣٣ - إن اللجنة التنفيذية،

إذ تسلم بأن الحساسية تجاه المسائل البيئية يجب أيضا أن تميز الأعمال الانسانية للمفوضية،

واقتناعا منها بأنه ينبغي لجماع الأنشطة التي تضطلع بها المفوضة لصالح اللاجئينعلى اختلاف أنواعها، ابتداء من المساعدة في حالات الطوارئ وانتهاء بايجاد حلول دائمة لمحنتهم، أن تأخذ في حسبانها الاعتبارات البيئية ذات الصلة،

(أ) تعرب عن تقديرها للوثيقة المتعلقة باللاجئين والبيئة[٢٣]، التي تعرض استراتيجية المفوضة لادراج الاهتمامات البيئية في أنشطتها؛

(ب) ترحب بمبادرة المفوضة السامية بتعيين منسق لشؤون البيئة يكون مسؤولا عن وضع مبادئ توجيهية واتخاذ تدابير أخرى لادراج الاعتبارات البيئية في برامج المفوضة، مع ايلاء اهتمام خاص للآثار التي تترتب عن وجود أعداد كبيرة من اللاجئين، ولاسيما في البلدان النامية على البيئة؛

(ج) تطلب من اللجنة الفرعية المعنية بالمسائل الادارية والمالية المضي في استطلاع الآثار المالية المترتبة على سياسة المفوضة في مجال البيئة، بما في ذلك مدى امكانية ادراج الاهتمامات البيئية في البرامج العامة وسبل تمويل مشاريع بيئية محددة تتصل باللاجئين.

ياء - جدول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة والأربعين للجنة التنفيذية

٣٤ - أقرت اللجنة بتوافق الآراء جدول الأعمال المؤقت التالي لاجتماع الدورة الرابعة والأربعين للجنة التنفيذية:

١ - افتتاح الدورة.

٢ - انتخاب أعضاء المكتب.

٣ - اقرار جدول الأعمال المسائل التنظيمية الأخرى.

٤ - المناقشة العامة.

٥ - المسائل البرنامجية والمالية والادارية.

٦ - النظر في جدول الأعمال المؤقت للدورة الخامسة والأربعين للجنة التنفيذية.

٧ - أي مسائل أخرى.

٨ - اعتماد مشروع تقرير الدورة الرابعة والأربعين.

٩ - اختتام الدورة.

كاف - مشاركة مراقبي الحكومات في عامي ١٩٩٢ و١٩٩٣

٣٥ - نظرت اللجنة التنفيذية واعتمدت طلبات وفود الحكومات التالية للمشاركة بصفة مراقب في اجتماعات لجانها الفرعية، فضلا عن الاجتماعات غير الرسمية التي تعقدها اللجنة التنفيذية خلال عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٣: الاتحاد الروسي، أذربيجان، اسبانيا، أوروغواي، ايرلندا، البرتغال، بنغلاديش، بنن، بوتان، بوروندي، بولندا، بيرو، الجمهورية الاتحادية التشيكية والسلوفاكية، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا، جيبوتي، رواندا، زمبابوي، سري لانكا، السلفادور، سلوفينيا، سوازيلند، شيلي، العراق، غانا، غينيا - الاستوائية، فييت نام، قبرص، الكاميرون، كرواتيا، كوبا، كوت ديفوار، كوستاريكا، كينيا، ماليزيا، مصر، المكسيك، ملاوي، ميانمار، نيبال، نيوزيلندا، الهند، هندوراس.

لام - اعلانات تفسيرية أو تحفظات ذات صلة باستنتاجات اللجنة ومقرراتها

١ - استنتاج عام بشأن الحماية الدولية

٣٦ - بصدد الفقرتين الفرعيتين ٢١ (ع) و ٢١ (ف)، ذكر وفد كولومبيا مايلي:

"لم تنته بعد المناقشة بخصوص فئات الأشخاص الذين تعنى بهم المفوضية، وقد خلص الفريق العامل المعني بالحلول والحماية في عام ١٩٩١ إلى تعذر توسيع نطاق ولاية المفوضية لتشمل فئات معينة من الأشخاص مثل ضحايا الكوارث الطبيعية، والمشردين داخليا، وعديمي الجنسية، واللاجئين لأسباب اقتصادية، وما شاكلهم. ولهذا السبب فإن اللجنة التنفيذية تشعر انها غير مستعدة تماما لاتخاذ قرار في هذا الشأن. وينبغي للمرونة في تفسير ولاية المفوضية أن تراعي على النحو الواجب حدود الوظائف الخاصة بالمكتب وولايات سائر منظمات الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية".

٣٧ - وبخصوص الفقرة (٢١) (ق) قال الوفد إنه:

"من الأفضل حذف عبارة "منذ بداية ظهور أية مشكلة لجوء" أو ايضاح أن مهمة المفوضية الأولى هي توفير الحماية لا السعي إلى الاعادة الى الوطن".

الحواشي

(١) .EC/SCP/74

(٢) .EC/SC/72

(٣) .A/AC.96/INf.176

(٤) .EC/SC.2/55

(٥) .A/AC.96/754

(٦) .EC/SCP/67/

(٧) .EC/SC.2/54

(٨) .A/AC.96/793

(٩) .A/AC.96/798

(١٠) .EC/1992/SC.2/CRP.18

(١١) .A/AC.96/794

(١٢) .A/AC.96/796

(١٣) .A/AC.96/797

(١٤) .A/AC.96/797/Add.1

(١٥) .A/AC.96/800

(١٦) .EC/1992/SC.2/CRP.15

(١٧) .EC/1992/SC.2/CRP.16

(١٨) .EC/1992/SC.2/CRP.17

(١٩) .EC/1992/SC.2/CRP.19

(٢٠) .EC/1992/SC.2/CRP.21

(٢١) .EC/1992/SC.2/CRP.10

مرفق

البيـــان الافتتاحـــي الذي ألقتـــه مفوضة الأمم المتحدة السامية لشـــؤون اللاجئـــين في اللجنـــة التنفيذيـــة لبرنامج المفوضة السامية في دورتها الثالثة والأربعين

١ - يسرني أيما سرور أن أرحب بكم في هذه الدورة الثالثة والأربعين للجنة التنفيذية. ويسعدني أن أرحب ترحيبا حارا بوفدي هنغاريا واثيوبيا. فحضورهما هنا لأول مرة في الدورة العادية للجنة التنفيذية يرمز للطابع العالمي لهموم اللاجئين في فترة التغيير التاريخية التي نشهدها اليوم.

٢ - وحري بي أن أوجه شكري الخاص لرئيس اللجنـــة التنفيذيـــة المعتزل، السفير دي ريدماتن الذي وجه أعمالنا طيلة عام بذلنا فيه أقصى ما في وسعنا في مجالي العمليات وصياغة السياسات على السواء، وأن أقدم التهاني القلبية أيضا لأعضاء مكتبنا المنتخبين الجدد. وانني لأعرف، سيادة الرئيس، ان المفوضة يمكنها أن تعول عليكم وعلى زملائكم في تقديم الدعم واسداء المشورة خلال الشهور القادمة. ونحن نواصل رحلتنا في خضم التيارات المجهولة التي يموج بها عالمنا في أعقاب الحرب الباردة.

٣ - لقد كانت الشهور التي انقضت منذ اجتمعنا آخر مرة مضطربة ولاشك. فبينما استمر المجتمع الدولي في تلمس طريقه بحثا عن توازن جديد، اضطر ثلاثة ملايين شخص ممن أذهلتهم الصدمات إلى الفرار بحثا عن الأمان، وعاد في نفس الوقت مليون ونصف مليون لاجئ آخر إلى أوطانهم طواعية. وانصبت على المفوضة مع سرعة توالي الأزمات طلبات لا تفتر، وانعقدت عليه آمال لا تهدأ.

٤ - ولا يتضح بعد هذه المأساة في أي مكان بقدر ما يتضح في افريقيا. ففي الصومال، ألقت الفوضى الداخلية والدم المراق والمجاعات على المفوضة عبء الكفاح لتقديم المساعدة الى ما يربو على مليون لاجئ صومالي - أي قرابة ٢٠ في المائة من سكان الصومال - ممن التمسوا اللجوء إلى اثيوبيا وجيبوتي وكينيا واليمن. وانني أرحب بالتوقيع أمس على اتفاق السلم العام بشأن موزامبيق. ومع ذلك، فبرغم هذا التطور المشجع اكتسب الرحيل الجماعي للاجئين واتجاههم الى ملاوي وزمبابوي زخما جديدا في سياق الجفاف، ومما يدعو الى الجزع ملاحظة انه لم تصل في الواقع سوى خمس الامدادات الغذائية التي تشتد الحاجة إليها بصورة ملحة إلى منطقة حل بها أسوأ نوع من الجفاف منذ ٥٠ عاما. وفي الوقت نفسه لايزال يوجد في غرب افريقيا زهاء ٨٠٠٠٠٠ لاجئ من ليبيريا وسيراليون دون أمل في حل لهم على مدى البصر. إن الشقاء الانساني يستحق نفس الاهتمام أينما كان، لكنه من الجلي انه لا يحظى بذلك دائما. ونحن نسعى جاهدين في توسيع رقعة الاهتمام الدولي في استراتيجيتنا الاعلامية كي لا تضيع أوضاع اللاجئين الصامتين في زوايا النسيان.

٥ - وليست الأزمات وقفا على افريقيا. فقد صور السفير دي ريدماتن لكم ببلاغة وضع ٢٦٥ ٠٠٠ لاجئ من ميانمار اندفعوا، للمرة الثانية خلال ما يزيد قليلا عن عشر سنوات، الى بنغلاديش المجاورة في منطقة تتعرض هي ذاتها للكوارث الطبيعية. وانني أواصل العمل بالتعاون الوثيق مع الأمين العام ووكيل الأمين العام للشؤون الانسانية للتغلب على الطريق المسدود الذي يحول دون عودتهم إلى ميانمار واتاحة نوع من الوجود الدولي في

ميانمار قد يساعد على توفير درجة الثقة اللازمة للعودة الآمنة والطوعية. وفي اتجاه الشمال، في نيبال، اقتضى سيل ملتمسي اللجوء المتدفقين من بوتان تعزيز وجود المفوضية واتخاذ سلسلة من تدابير الاستجابة للطوارئ.

٦ - وعلى خلاف جنوبي آسيا، انحسرت مشاكل اللاجئين في جنوب شرقي آسيا باكتساب عودة اللاجئين الى فييت نام ولاوس وكمبوديا قوة دافعة جديدة. وقد عاد إلى الآن ما يزيد على ٣٠ ٠٠٠ فيتنامي الى وطنهم طواعية في إطار خطة العمل الشاملة، بينما هبط التدفق من فييت نام إلى مستوى لا يستحق الذكر. وعلى الرغم من استمرار الحاجة إلى عمل كثير لمعالجة أوضاع من بقوا في بلدان اللجوء الأول، فإنني اعتقد أننا نشرف على الفصل النهائي من قصة لاجئي الهند الصينية.

٧ - هذا، وقد أفضى استمرار التقدم المحرز في أمريكا الوسطى نحو ايجاد حلول دائمة في إطار المؤتمر الدولي المعني باللاجئين في أمريكا الوسطى إلى أن يتجاوز عدد العائدين إلى هذه المنطقة اليوم عدد اللاجئين فيها. والآن وقد أوشكت عملية إعادة ادماج العائدين على دخول المرحلة الانمائية، نأمل أن نستطيع بحلول الربيع القادم نقل التبعة الى برنامج الأمم المتحدة الانمائي. كذلك أفضى اتفاق السلم المبرم في السلفادور في اوائل عام ١٩٩٢، برغم بعض المشاكل المتعلقة بالتنفيذ، إلى زيادة دعم عملية التصالح. ويمثل استهلال المرحلة الأولى من خطة العمل من أجل عودة مواطني غواتيمالا إلى وطنهم في شباط/فبراير، وارساء قاعدة للمفوضية في مناطق العودة الرئيسية خطوة هامة على طريق حل ما تبقى من مشكلة اللاجئين في أمريكا الوسطى.

٨ - بيد أنني ما زالت قلقة إزاء الوضع السائد في هايتي حيث أدى الجمود السياسي بالاضافة الى تدهور الاقتصاد وقسوة العقوبات، الى نشوء خطر التدفق منها بأعداد كبيرة. وانني أجدد مناشدتي لجميع الحكومات في المنطقة بأن تنتهج سياسة منفتحة وانسانية لقبول دخول المكرهين على الفرار.

٩ - أما عن الشرق الأوسط، فقد انسحبنا بالفعل من شمال العراق فور انتهاء أزمة اللاجئين. ومع ذلك فانني شديدة القلق من أن يقضي تعذر تجديد مذكرة التفاهم مع حكومة العراق، وتردي الوضع في شمال العراق وبداية فصل الشتاء الى تدفقات جديدة من اللاجئين الأكراد. وقد ناقشت مع وكيل الأمين العام للشؤون الانسانية الحاجة الملحة إلى تدبير الأغذية والوقود مع دخول فصل الشتاء وبحث العمليات عبر الحدود من أجل تجنب حدوث هذا الاحتمال أو الحد منه.

١٠ لقد ذكر العالم الصناعي بقوة في العام الماضي بأن مشكلة اللاجئين ليست ظاهرة هامشية في عالم ثالث ناء. فقد أضحت أوروبا مرة أخرى مسرحا كبيرا لتحركات اللاجئين، مما أرجع تاريخ المفوضية الى النقطة التي بدأت منها. فقد شرد ما يزيد على ٢,٦ مليون شخص، أو حوصروا نتيجة للنزاع البشع في يوغوسلافيا سابقا. وهذا ما يضفي على مشكلة اللاجئين طابعا عاجلا وملحا في أوروبا، وزخما جديدا للمناقشات الدائرة حول اتباع نهج مبتكرة لحماية اللاجئين والمشردين ومنع تدفقات اللاجئين. ولم تختبر أية أزمة بهذا القدر طاقتنا على الاستجابة ولا قدرتنا على التجديد. وقد شرعنا في برنامج استجابة إنسانية شاملة لضحايا النزاع في يوغوسلافيا سابقا، أقره اجمالا الاجتماع الوزاري الدولي الذي دعوته إلى الانعقاد في ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٢.

١١ - هذا هو الوضع الراهن بما يشوبه من تشكك، وأسرار لا تكاد تدرك لتفاعلاته، مما يقعد بنا حتى الآن على

أن نعرف على وجه الدقة حدود القوى التي أطلقها هذا الاضطراب المفاجيء في العلاقات الدولية. وفي بعض الحالات تطرف الأمر حتى نشأ عن ذلك انقسام في الدول؛ وأدى في بعضها الأخرى الى انهيار النظام الحكومي. وفي مثل هذا السياق اتخذت قوى التشريد أبعادا جديدة أضافت إلى تعقد الموقف، حيث تزايد ارتباط تدفقات اللاجئين بالتعصبات الاثنية والثقافية والدينية التي تمزق صفوف كثير من دول العالم. ولا مراء أن النزاع الإثني هو القاسم المشترك في العديد من مشاكل اللاجئين التي نواجهها اليوم.

١٢ - وفي مواجهة هذه الظروف المعقدة التي تجمع بين الأمل والخشية بدأت استراتيجيتي في العام الماضي للتأهب والوقاية وإيجاد الحلول. وقد أتاحت لنا هذه الشهور الإثنى عشر فرصة كافية لمتابعتها. كما أنها كشفت لنا عن بعد جديد لدور المفوضة ومسؤولياتها، فقد أخذت الأعمال الإنسانية بصورة متزايدة تشكل جزءا من برنامج أوسع للسلم والاستقرار في عالم لا يني يتغير بخطى سريعة. ولئن كان ذلك مستحبا من وجوه عديدة فلا ريب أننا نواجه فيه بتحديات ومخاطر ومعضلات جديدة. وفي ضوء جميع تلك الخبرات والاهتمامات أود أن أطلعكم في ست نقاط، لا على ما حققناه فحسب، وإنما أيضا على الدروس المستفادة والأعمال التي يتعين علينا القيام بها فضلا عن ذلك.

أولا - تعزيز الاستجابة للطوارئ

١٣ - أود أن أبدأ كلمتي بالتحدث عن هدفي الرامي إلى تعزيز قدرة المفوضة على الاستعداد لحالات الطوارئ وطاقتها على الاستجابة في إطار التعاون المتعاضد فيما بين الوكالات والمشاركة مع الجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية. وقد قمنا، كما تعلمون باتخاذ عدد من التدابير لإنشاء أفرقة للاستجابة للطوارئ وتنويع التدريب على حالات الطوارئ وتخزين إمدادات الإغاثة الأساسية. وقد اتخذت أيضا ترتيبات احتياطية مع عدد من المنظمات غير الحكومية ذات الخبرة لإعارة الموظفين. ولقد لجأنا في عدد من المناسبات إلى الكم الهائل من المهارات التي يقدمها برنامج متطوعي الأمم المتحدة، وآمل أن نتمكن من توطيد دعائم ذلك التعاون. وقد دعمت هذه الترتيبات الجديدة قدرتنا على الاستجابة للأزمات التي حدثت مؤخرا في كينيا وموريتانيا واليمن ويوغوسلافيا سابقا وبنغلاديش ونيبال.

١٤ - على أن فعاليتنا في حالات الطوارئ لا يحددها فحسب استعدادنا وقدرتنا على العمل وإنما تحددها أيضا حالة الأمن السائدة. وحيث إن حالات الطوارئ الإنسانية تميل بصورة متزايدة إلى الانبثاق أثناء النزاعات المسلحة، فقد وجدت المفوضة نفسها مدفوعة باستمرار إلى توفير الحماية والمساعدة إلى المشردين والمنكوبين في ظل ظروف يكتنفها عدم الأمان والفوضي. وقد أدت الأوضاع المتقلبة والمحفوفة بالمخاطر في أنحاء من أفريقيا، وفي أفغانستان ويوغوسلافيا سابقا إلى عرقلة تقديم الإغاثة وتعريض سلامة الموظفين التابعين لي وغيرهم من الموظفين للخطر، ومن بينهم موظفو المنظمات غير الحكومية. ولعل في وفاة مسؤولي الأمم المتحدة والمسؤولين عن الإغاثة في جنوب السودان مؤخرا تذكرة مأساوية لنا بالثمن الذي تعين علينا دفعه في العام الماضي لقاء مساندة المبادئ الإنسانية في أوضاع مختلفة وخطيرة في جميع أرجاء المعمورة. وأود أن أثني ثناء حارا على شجاعة والتزام جميع من يواصلون الإبقاء على وسائل الإغاثة مفتوحة ويخاطرون في سبيل ذلك بسلامتهم الشخصية. وأود بوجه خاص أن نتذكر هنا اليوم جميع زملائنا في المفوضة ومنظومة الأمم المتحدة وفي المنظمات غير الحكومية وغيرها من المنظمات الذين فقدوا أرواحهم في سبيل ذلك المسعى.

١٥ - هل لي أن أضيف أنه جرى، بناء على طلب المفوضة، عقد اجتماع بشأن المسائل الأمنية على مستوى منظومة الأمم المتحدة، وأسفر عن عدد من التوصيات الملموسة التي بدأنا في تنفيذها.

١٦ - وفي مواجهة حالات الطوارئ التي لم يسبق لمداها مثيل، تعين علينا أن نلجأ أحيانا إلى الدعم العسكري والسوقي، مما أعطى بعدا جديدا للعمليات الإنسانية ولدور العسكريين في هذا العصر التالي للحرب الباردة. وعندما يحل السلم والرحمة محل الحرب والتدمير، وعندما توجه الطاقات السوقية الهائلة للقوات العسكرية نحو أغراض غير سياسية وإنسانية بالتعاون مع الحكومات ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، أعتقد أننا جميعا سنكون في وضع يكفل لنا النجاح.

ثانيا - مواجهة تحدي إيجاد الحلول

١٧ - ونقطتي الثانية هي نقطة ذكرتها مرارا وتكرارا، هي أن الاستجابة لأوضاع اللاجئين في حالات الطوارئ يجب أن تواكبها مبادرات سياسية فعالة لترويج حلول من شأنها أن تسمح بالعودة الآمنة والطوعية للاجئينإلى أوطانهم. ويسرني أن أفيدكم أن عام ١٩٩٢ قد شهد عودة ١,٥ مليون لاجئ إلى الأوطان. ومع ذلك فكما تزايدت صعوبة مواجهة تدفقات اللاجئين، فإن عودتهم أيضا أصبحت أكثر تعقدا وخطورة.

١٨ - ولقد انتكست الآمال في الإعادة السريعة إلى الوطن في موزامبيق وليبيريا وجنوب افريقيا نظرا لانتشار الجفاف ونقص الأغذية واستمرار النزاعات والمجابهات السياسية. وعلى الرغم من أن ٦٠٠٠٠ لاجئ أو أكثر قد عادوا من تلقاء أنفسهم إلى أنغولا، فقد أدى عدم استتباب الأمن ووجود كميات كبيرة من الألغام إلى تثاقل خطى التقدم على طريق إيجاد حلول. وأفضى عدم توفر موارد مالية كافية في المراحل الأولى إلى عرقلة قدراتنا على تنظيم عمليات الإعادة إلى الوطن بالنسبة لأنغولا غير أنه أمكن الآن التغلب على هذه المشكلة نظرا لتوفر بعض الموارد المالية. وقد اتخذنا أيضا ترتيبات لإعادة اللاجئين البوروندبين طوعيا إلى الوطن من جمهورية تنزانيا المتحدة. ونحن نشارك مشاركة فعلية في المفاوضات والأنشطة التي تجرى تحت رعاية منظمة الوحدة الأفريقية من أجل إيجاد حل للاجئين الروانديين. والأمل معقود على الرغبة في إرساء السلم والديمقراطية التي تجلت في هذه المناطق وفي غيرها من أنحاء القارة في تيسير العودة إلى الوطن على نطاق واسع في المستقبل.

١٩ - ويدلل الوضع السائد في أفغانستان بأجلى صورة على الصعوبات والمخاطر التي تحيط بالعودة إلى الوطن اليوم. فقد عاد حتى الآن خلال هذا العام ما يزيد على مليون لاجئ إلى أفغانستان من باكستان وجمهورية ايران الإسلامية. بيد أن شدة تقلب الأوضاع انتشار القلاقل في أفغانستان يؤثران تأثيرا خطيرا على تمويل تدابير إعادة الإدماج وإعادة التأهيل الملحة وتنفيذها. ولقد حذرت بالفعل الأمين العام والسيد إلياسون وكيل الأمين العام من أنه ما لم تعبأ جميع الوكالات والجهات المانحة على نحو قوي وملح فإننا قد نجابه بكارثة إنسانية أخرى مع بداية فصل الشتاء.

٢٠ - والإعادة إلى الوطن، سيدي الرئيس، عملية صعبة تتسم في الغالب بقدر من التعقد السياسي والتنفيذي يزيد عما يقابل منه في حالات الاستجابة للطوارئ. ومن اليسير أن تتحول إمكانية الحل إلى سبب يؤدي إلي الألغام للعائدين. وبرغم أن التوترات التي لم تحسم في كمبوديا تولد عنصرا من عدم اليقين، فإنني متفائلة وأرى

أن الإرادة السياسية الثابتة للمجتمع الدولي سوف تكفل سيرورة عملية التصالح ومستقبل العائدين على المدى الطويل.

٢١ - وتمشيا مع سعينا الدائم، إلى إيجاد حلول مبتكرة شرعنا في مبادرة جديدة في جنوب شرقي اثيوبيا تخلو من التمييز المعهود بين اللاجئين والعائدين والسكان المتضررين. وقد "تجاوزت" المفوضة في جهد تعاوني مع غيرها من منظمات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، نطاق ولايتها فقامت بتقدير وتلبية احتياجات المجتمع المحلي بأسره بهدف تعزيز استقرار السكان. إن كسر الحلقة المفرغة للنفي والعودة والتشريد الداخلي والنفي من جديد في منطقة يسودها التخلف والجفاف وعدم الاستقرار المزمن هو تدبير حاسم وماس. ففيه تتمثل الوقاية والحل في الوقت ذاته.

٢٢ - وتؤكد عمليات الإعادة إلى الوطن هذه الأهمية الكبرى للمشاريع الإنمائية السريعة الأثر في سياق الإعادة إلى الوطن من أجل سد الثغرة بين الإغاثة والتنمية المتطاولة المدى. وقد أحرزنا تقدما كبيرا في هذا المجال في العام الماضي، جنبا إلى جنب مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووكالات أخرى، وذلك في إطار المؤتمر الدولي المعني باللاجئين في أمريكا الوسطى. ويجري الآن تطبيق الدروس المستفادة من التجربة في ذلك الجزء من العالم في كمبوديا عن طريق التنفيذ المبكر للمشاريع السريعة الأثر لإعادة إدماج العائدين.

٢٣ - بيد أنه تظل هناك حاجة إلى مواصلة الجهد من أجل اعطاء أولوية أكبر لمسألة إشراك العائدين ومجتمعاتهم المحلية في الجهود الوطنية المبذولة لإعادة التشييد والتنمية. ويتعين لذلك المضي في إيضاح أدوار ومسؤوليات كل وكالة على حدة في مختلف مراحل السلسلة المتصلة من الإغاثة إلى التنمية والتوفيق بينها. ولا مراء في شدة احتياج هذا المجال إلى تنسيق أفضل فيما بين الوكالات. وستؤثر مدى قدرة المجتمع الدولي على مواجهة تحدي التنمية على قدرتنا على مواصلة زخم الإعادة إلى الوطن وتوفير حلول حقيقية ودائمة لأزمات اللاجئين.

٢٤ - وفي حين أن السعي إلى إيجاد حلول عن طريق الإعادة الطوعية إلى الوطن يشكل جزءا أساسيا من استراتيجيتي، فيجب علينا ألا نغفل عن استمرار الحاجة إلى إعادة توطين اللاجئين ممن تتعرض حياتهم أو مصالحهم لولا ذلك الخطر. وقد أفضى انتشار حالات اللجوء في جميع أرجاء العالم، إلى تزايد الحاجة إلى إيجاد أماكن لإعادة توطين اللاجئين، وإن كانت أعدادهم ما زالت محدودة جدا بالأرقام المطلقة. ونحن نعول على استمرار تكرم والتزام المجتمع الدولي بقبول أولئك الذين هم في أشد الحاجة إلى إعادة التوطين. وأنتهز هذه المناسبة كي أدعو إلى سرعة الاستجابة لندائنا الأخير بشأن المحتجزين الذين يجري إطلاق سراحهم في يوغوسلافيا السابقة.

ثالثا - تطوير الوقاية

٢٥ - واسمحوا لي الآن أن انتقل إلى النقطة الثالثة من استراتيجيتي وهي الوقاية. نحن نواصل، في جهودنا بحثا عن حلول محددة ومرنة لمشاكل اللاجئين التشديد على الجهود الوقائية لتقليل أسباب تدفقات اللاجئين والاسهام في منعها.

٢٦ - وبالنظر إلى الارتباط الوثيق بين الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وتدفقات اللاجئين، سعينا إلى تدعيم اتصالاتنا بقطاع حقوق الإنسان في منظومة الأمم المتحدة ونحن نشارك مشاركة جادة في الأعمال التحضيرية للمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان المقرر عقده في عام ١٩٩٣. وقمنا أيضا، جنبا إلى جنب مع منظمات أخرى وبمساعدة بعض الحكومات، بمضاعفة أنشطتنا التدريبية والاستشارية كجزء من جهود بناء المؤسسات في جميع أنحاء أوروبا الشرقية وفي بلدان رابطة الدول المستقلة من أجل استباق مشاكل التشريد الجماعي والتصدي لها.

٢٧ - والأهم من ذلك أننا اتخذنا المزيد من المبادرات لتوفير الحماية والمساعدة للسكان المشردين في بلدان المنشأ، وبالأخص في يوغوسلافيا سابقا وسري لانكا والقرن الأفريقي. وقد ارتدنا سبيلا جديدا في يوغوسلافيا سابقا من وجوه عديدة أقلها السبق بالمساعدة كأداة هامة للحماية الوقائية. وقد كان الجسر الجوي إلى سراييفو والقوافل البرية التي نظمتها المفوضة لسكان البوسنة والهرسك المصابين جليلة القيمة ليس فحسب في نقل معونات إغاثة، وإنما أيضا في بناء الثقة ورصد الحماية.

٢٨ - وخبرتنا في يوغوسلافيا سابقا تحملني على الاقتناع بأن الوجود الدولي يمثل عنصرا أساسيا من عناصر الوقاية. وبالرغم أنه يصعب قياس الأثر الناجع للوجود الدولي على وجه الدقة وبرغم أنه قد لا ينجح دوما في منع التشريد القسري، فإنه يتيح مع ذلك الرصد الدولي للمعاملة الإنسانية كما قد يكون له أثر كابح.

٢٩ - ويجب أن تطبق الوقاية شأنها شأن الحلول، بخيال مبدع ومرونة في مراعاة لملابسات الوضع. ومن ثم اتخذت أنشطتنا الوقائية في سياق أزمة الصومال شكل الامداد بالأغذية والمعدات واللوازم الأساسية من كينيا، حيث يوجد مقر للمفوضية، إلى مناطق تتوغل إلى مائة كيلومتر داخل الصومال ذاته، كي لا يضطر الأهالي إلى عبور الحدود سعيا وراء المساعدة الإنسانية. وتقوم المفوضة بتنسيق مرور المعونة عبر الحدود من كينيا كجزء من خطة شاملة للأمم المتحدة لتعجيل جهود الاغاثة في البلدان التي تمزقها الحروب.

٣٠ - وللعمليات العابرة للحدود لإغاثة السكان المتأثرين، كما في الصومال، آثار خطيرة فيما يتعلق بالموارد، كما أنها تقتضي كي تكون فعالة، التعاون التام من جانب الوكالات ورضا الأطراف المعنية والالتزام الصادق من جانب المجتمع الدولي. ولا يمكن بجهد الحماية والمساعدة الموجه إلى المشردين داخليا، كما في يوغوسلافيا، أن ينجح إلا إذا ضمنت سلامتهم ووجد حل مبكر لمحنتهم، ويتوقف كلا الأمرين على الارادة السياسية للأطراف. ومن هنا فبرغم أن الوقاية استراتيجية تبشر بالأمل فإن لها حدودا وهي ليست بديلا للجوء بل هي بالأحرى اضافة له.

رابعا - تعزيز الحماية

٣١ - ويسوقني هذا إلى النقطة الرابعة بشأن تعزيز الحماية الدولية. والحماية ليست عنصرا ملحقا باستراتيجيتي الثلاثية الشعب؛ بل هي الأساس الذي تستند إليه.

٣٢ - وقد كان محور الحماية عادة هو تلبية احتياجات اللاجئين من وقت الفرار إلى حين التوصل إلى حل دائم. بيد أن مجرد حجم ونطاق وتعقد حالات التشريد السكاني المعاصرة قد ألقت ضغوطا خطيرة على هذا النهج

التقليدي إزاء حماية اللاجئين وأضعفت التضامن الدولي، بل وعرضت أحيانا مبدأ اللجوء لخطر شديد. وقد ثار التساؤل، سواء في سياق النزاع الجاري في الصومال أو عدم الأمان والمجاعة في موزامبيق أو التوترات الاثنية في ميانمار أو النزاع العنيف في يوغوسلافيا، عن قدر الأعباء التي يمكن أن ينتظر من بلدان اللجوء تحملهامنطقيا. وقد سلط هذا التساؤل الضوء بالحاح على مدى أهمية وجود إطار متماسك ومبدئي للحماية الدولية على أن يكون مرنا بحيث يصون المبادئ والمسلمات الأساسية. ويجب في الوقت ذاته أن يراعي هذا الإطار الحقائق الراهنة وأن يتيح للمفوضية القيام بدور خلاق ليس فحسب في التصدي لمشاكل اللاجئين، وإنما أيضا في معالجة مشكلة اللاجئين. وفي ظل الأوضاع المعاصرة يتعذر في اعتقادي تنظيم شقه الأول ما لم يكن هناك التزام جدي بالشق الثاني.

٣٣ - ولقد قمت، واضعة هذا الهدف نصب عيني، بإنشاء فريق عامل داخلي يرأسه مدير شؤون الحماية الدولية، للتوصية باستراتيجية تكفل تعزيز الحماية الدولية في التسعينات. وقد قدمت النتائج التي خلص إليها ذلك الفريق العامل إلى اللجنة التنفيذية في مذكرة بشأن الحماية الدولية. وآمل أن تصدق اللجنة على المقصد الجديد الذي تصفه المذكرة والذي يشدد على كثير من الأنشطة الراهنة التي تضطلع بها المفوضة.

٣٤ - وإن هذه المذكرة لا تسعى إلى إعادة تحديد ولاية المفوضة ولا مد اختصاصها ليشمل مجموعات جديدة، بل تسعى بالأحرى إلى تصوير واقع الحال بالنسبة لأنشطة المفوضة، وتؤكد استعدادها للقيام بدور واضح المعالم في منع مشاكل اللاجئين وحلها. ومع ذلك فلتسمحوا لي أن أكرر أن هذا التركيز الجديد في مجال الحماية على بلد المنشأ ليس بديلا عن الالتزامات الإنسانية المقررة والراسخة إزاء اللاجئين وملتمسي اللجوء. ويجب الحفاظ على عرف اللجوء ومواصلة بذل الجهود لوضع اجراءات فعالة وعادلة تكفل الاعتراف على النحو الواجب والعاجل بالمطالب الشرعية للحصول على مركز اللاجئ. ويجب علينا في الوقت ذاته أن نظهر مرونة كافية، على نحو ما فعلنا تماما في جنوب شرقي آسيا وأمريكا الوسطى، فنتخذ ترتيبات اقليمية شاملة ومتسقة لمواجهة المشاكل المحددة التي تتعلق بالتشريد في مختلف بقاع العالم.

٣٥ - وقد يكون اتخاذ ترتيب اقليمي، يجمع بين الالتزام بتوفير الحماية إلى من يحتاجون إليها وانتهاج سياسات واضحة للهجرة والمساعدة الانمائية، فضلا عن اتباع استراتيجية اعلامية مترابطة، أمرا مفيدا في صياغة استجابة مناسبة لمشكلة التحركات المزدوجة للاجئين والمهاجرين في أوروبا. ويجدر بنا أن نفكر في الأخذ بنهج على شاكلة هذا النهج الاقليمي الشامل في أوروبا. وآمل أن تؤدي عملية ترشيد أولويات وهياكل وموارد المفوضة في أوروبا، التي بدأناها في العام الماضي، إلى المساعدة على تعزيز قدراتنا على اشراك الحكومات والجهات الفاعلة الأخرى في حوار مثمر من أجل تحقيق هذه الغاية.

خامسا - بناء المشاركة

٣٦ - من الجلي أن ضخامة التحديات تتجاوز بوضوح طاقة المفوضة وحدها. وسواء تحدثنا عن الوقاية أو الحماية أو الحلول، فإن الاستراتيجيات الشاملة والمترابطة تتطلب تجديدا قويا لعلاقة المشاركة بين المفوضة من جانب والحكومات وسائر وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والاقليمية وكذلك المنظمات غير الحكومية من جانب آخر.

٣٧ - بل إن طبيعة التحديات المشتركة التي نجابهها تدفعنا جميعا إلى الالتقاء في صعيد واحد. ولم تحظ المفوضة إلا فيما ندر بمثل هذا التعاون الوثيق أو بمثل هذا التشجيع القوي من جانب الحكومات. ويسرني أن أعبر لكم جميعا عن بالغ الامتنان إزاء التأييد الرائع الذي أبديتموه للمفوضية دبلوماسيا أو سياسيا أو ماليا أو إنسانيا.

٣٨ - أما عن المنظمات الدولية، فإن روابطنا التنفيذية الوثيقة بالوكالات الشقيقة جليلة القيمة، وبخاصة برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونسيف) وكذلك المنظمة الدولية للهجرة. وقد كان لي، كما تعرفون، شرف القاء كلمة أمام المجلس التنفيذي لليونسيف في حزيران/يونيه من هذا العام. وقد حالت أعمال السيد غرانت للأسف دون قبول دعوتي له بالقاء كلمة مثيلة. أما تعاوننا مع ادارة الشؤون الإنسانية فلا يزال يتطور على نحو ايجابي، ولا تزال علاقاتنا مع لجنة الصليب الأحمر الدولية لتكتسب عمقا جديدا مع تلاقينا للعمل بشكل متزيدة في مناطق النزاعات.

٣٩ - وأخيرا وليس آخرا اسمحوا لي أن أعرب عن عظيم تقديري وإجلالي للعدد الكبير من المنظمات غير الحكومية ذات الالتزام الراسخ بالمبادئ والصدارة في جوانب كثيرة جدا من عمليات اللاجئين، غالبا في ظل ظروف شديدة الصعوبة. وقد قابلت العديد منكم يوم الجمعة الماضي. ولا شك في عدم القدرة عن الاستغناء عن الجهود التي تبذلونها لتقديم المساعدة ومناصرة الحماية كما انه لا شك في أن نقدكم البناء يجعلنا دائما على أهبة الاستعداد والترقب. وإنني اتطلع إلى زيادة تطوير التعاون بيننا.

٤٠ - إن تعدد الجهات الفاعلة في الساحة يضفي على مسألة التنسيق أهمية حاسمة. بيد أن التنسيق ليس بلسما شافيا لجميع العلل. فهو يقتضي بذل الوقت والجهد، ولايمكن بأي حال من الأحوال أن يكون بديلا لقدرة الوكالات على العمل فرادى وجماعات. كذلك ينبغي ألا يغيب عنا، في سعينا إلى تحسين التنسيق، انفراد مختلف الوكالات بولايات وخبرات فنية محددة. وينبغي أن يكون الهدف من التنسيق هو تعزيز هذه المزايا المقارنة. وأود أن أنوه كذلك بأن أفضل سبيل لتناول التنسيق التنفيذي في حالات الطوارئ الإنسانية المتشابكة هو الأخذ بمفهوم الوكالة الرائدة. وقد اضطلعت المفوضة بهذا الدور على النحو اللائق في حالات اللاجئين أو الحالات القريبة من ذلك، كما حدث في شمال العراق ويحدث الآن في يوغوسلافيا.

٤١ - ويجب ألا يقتصر الالتزام بالمشاركة على الحكومات والمنظمات فحسب، وإنما يجب أن يمتد أيضا إلى الرأي العام، خصوصا في هذا الوقت الذي تتبدى فيه ميول مزعجة إلى العنصرية والخوف من الأجانب وكراهيتهم في بعض بقاع من العالم. وقد عمدت المفوضة إلى تكثيف حملتها الإعلامية من أجل زيادة تأييد القيم والتقاليد الإنسانية التي أنشئ المكتب من أجلها. وإنني أحث جميع القادة السياسيين وصانعي الآراء على الانضمام إلينا من أجل مكافحة قوى التعصب ضد اللاجئين وملتمسي اللجوء.

سادسا - إدارة الموارد

٤٢ - ونقطتي السادسة والأخيرة تتعلق بالشاغل الذي يساورنا جميعا بشأن الموارد. فالتحديات الأكبر تترتب عليها احتياجات ادارية أكبر من الأموال والبرامج والموارد البشرية.

٤٣ - وإنجاز الكثير بأقل القليل من الموارد هو قدر الكثير منا في عالمنا المعاصر. ومع ذلك، فكما قلت في اجتماعنا في حزيران/يونيه، لا مجال تقريبا للمفوضية، على خلاف بعض وكالات الأمم المتحدة الأخرى، للاختيار في الاضطلاع بمسؤوليتنا. فليس بوسعنا التغاضي أو التغادي عند وقوع أزمة لاجئين جديدة والمجتمع الدولي يحثنا على التصرف. وما نستطيع بل وما يجب علينا القيام به هو البحث الدائم عن أسلوب أفضل لادارة مواردنا والاستفادة منها.

٤٤ - ويأتي العام تلو العام باحتياجات لم يسبق لها مثيل. وفي مقابل الاحتياجات العالمية البالغة ١,١ مليار دولار، تلقينا ٧٥١,٩ مليون دولار حتى ٢٩أيلول/سبتمبر. وإنني ممتنة جدا للمساهمات وأقدر تقديرا بالغا اتساع قاعدة الجهات المانحة لنا. ومع ذلك فعلي أن أناشد بقوة الجهات المانحة لنا المسماة بالجهات "التقليدية"، بالابقاء كحد أدنى على مساهمتها في وقت يتسم بالاحتياجات المتزايدة. وإنني اعتزم علاوة على ذلك اتخاذ عدد من المبادرات الشخصية في وقت لاحق من هذا العام من أجل تنويع مصادر التمويل الحكومي. وإنني إذ شجعتني الزيادة الكبيرة في التمويل الخاص أواصل اتخاذ مبادرات عديدة في هذا المجال وذلك بالتشاور الوثيق مع المنظمات غير الحكومية وبنهم تام لاهتماماتها.

٤٥ - وإنني أعرب عن امتناني البالغ لكرم الجهات المانحة لنا، لكنني أيضا شديدة الادراك لمسؤولياتنا عن ادارة الأموال بأكبر قدر من الفعالية. وكلما أصبحت التحديات التنفيذية أكثر تعقدا والحاحا يتعين علينا القيام بصورة مستمرة بإعادة تقييم نهوجنا البرنامجية ونظم الادارة والرصد المتصلة بها. كما يتعين علينا تحسين قدراتنا وقدرات شركائنا التنفيذيين، على تقييم الاحتياجات وصياغة البرامج على نحو عاجل، وإن كان شاملا، كي يمكن قياس فعالية برامجنا في ضوء أهداف واضحة المعالم. وإنني اعتزم خلال العام القادم اتخاذ عدد من الخطوات لتعزيز مهارات البرمجة في المفوضة. وإنني عاقدة العزم على أن تواكب جهودنا، لتعزيز محاسبتنا المالية - التي تحدث عنها نائب المفوض السامي يوم الجمعة الماضي - تحسين مواز في كفاءة وفعالية تنفيذنا للبرامج.

٤٦ - ولا بد أن تساعدنا هذه التدابير أيضا على الاستجابة على نحو افضل لاحتياجات أغلبية اللاجئين وهم النساء والأطفال. وأنشطة التدريب "الموجهة للناس" التي شرعنا في الاضطلاع بها تستهدف تزويد الموظفين بالمعارف والأدوات اللازمة لادراج المبادئ التوجيهية المتعلقة باللاجئات بشكل أنجع في تصميم برامجنا وتنفيذها. وبفضل سخاء الحكومة النرويجية لدينا الآن منسق لشؤون الأطفال اللاجئين لمساعدتنا على زيادة الوعي بالاحتياجات الخاصة للأطفال اللاجئين. وآمل ان يكون بالإمكان التشديد بقدر أكبر على اتاحة فرص التعليم للأطفال اللاجئين كي لا يكون بمقدورهم مواجهة صدمة المنفى فحسب وإنما أيضا مواجهة المستقبل عند عودتهم إلى بلادهم.

٤٧ - وينبغي أن تشمل البرمجة الأفضل أيضا نهجا ايكولوجيا أفضل لدى توفير الحماية والمساعدة للاجئين. وقد أعلنت في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية تأييد المفوضة التام لاعلان ريو بشان البيئة والتنمية. والمسؤولية العالمية التي نتقاسمها جميعا تقتضي من المفوضة ضمان أن يكون الضرر البيئي في مخيمات اللاجئين وحولها عند الحد الأدنى، والتعاون في استدراكه، في حالة وعند وقوعه. وقد اقترح إطار للسياسة العامة في "ورقة غرفة الاجتماع" بشأن الموضوع. وكي يمكن المضي في تنفيذه، آمل أن يتسنى ايجاد الموارد اللازمة لتمكيننا من تعيين منسق للمسائل البيئية كما فعلنا بالنسبة للاجئات والأطفال اللاجئين.

٤٨ - والادارة الرشيدة للأموال والبرامج ترتبط ارتباطا وثيقا بموضوع الموارد البشرية. وقد ألقى السيل المتدفق من حالات الطوارئ التي واجهتها المفوضة في العامين الماضيين عبئا هائلا على عاتق الموظفين. وإنني لفخورة بالطريقة التي ارتفع بها موظفو المفوضة إلى مستوى هذه التحديات. على انه يجب علينا، إذا أردنا الحفاظ على نفس مستويات الكفاءة والالتزام، أن ندير مواردنا البشرية بقدر أكبر من الحرص والابتكار. وفي نضال دائم للاستجابة لحالات الطوارئ وغيرها من البرامج ذات الأولوية، يجري سحب الموظفين من عملية لملء عملية أخرى أو تعيينهم في عجلة بأسلوب لا يرضي طموحات الموظفين المهنية ولا غايات الادارة السليمة. ويجب الاستعاضة عن النهوج المتفرقة بسياسة مترابطة تضع في اعتبارها الدور والمسؤوليات المسندة إلى المفوضة الآن بوصفها منظمة اللاجئين الرائدة في عالم مضطرب. وإنني أعتزم شخصيا إجراء استعراض نوعي لاحتياجات المفوضة من الموظفين، ووضع استراتيجية للموارد البشرية من شأنها أن تسمح للمفوضية بالاستجابة على نحو جدي وفعال لتحديات حقبة ما بعد الحرب الباردة.

٤٩ - ويجدر بي أيضا الاشارة إلى انه كي يتسنى المضي في تحسين مركز المرأة في المفوضة وبالتالي ضمان الاستخدام الأفضل لمواردنا، قمنا باعتماد مبادئ توجيهية للتدابير الايجابية السليمة لاصلاح التوازن بين الجنسين. ويجري حاليا التعبير عن المبادئ التوجيهية في خطة عمل ملموسة.

٥٠ - إن النقاط الست المتعلقة بالوقاية والتأهب والحماية والحلول والمشاركة والموارد تشكل بايجاز التحديات الهائلة التي تواجهنا، والسبيل الذي يجب علينا السير فيه من أجل التصدي لها.

٥١ - واسمحوا لي أن اختتم كلمتي بأن أذكر بأن سلفي، السيد ستولتنبرغ، قد تحدث إلى هذه اللجنة منذ عامين عن أمله في أن يرى موضوع تنقل الناس مدرجة في برنامج العمل السياسي الدولي. واليوم نجده مدرجا فيه بلا ريب. وإنني أرحب بهذا التطور؛ فعن طريق المبادرات السياسية يمكن معالجة الأسباب الجذرية للنزوح، وعن طريق الاتفاق السياسي يمكن إيجاد حلول دائمة لمشاكل اللاجئين. والمبدأ الانساني يمكن أن يفسح مجالا للتدابير السياسية غير انه لا يمكن قط أن يكون بديلا عنها.

٥٢ - وحيث أن التدابير الانسانية أصبحت ترتبط ارتباطا قويا بحفظ السلم وإحلال السلم، فإن التحدي الذي تواجهه المفوضة هو الابقاء على موضوع اللاجئين والنزوح في جدول الأعمال السياسي، والاحتفاظ في الوقت ذاته بنهجنا غير السياسي والانساني. أما بالنسبة للهيئات السياسية، فيجب أن يتمثل التحدي في دعم التدابير الانسانية، وأن تقاوم في نفس الوقت إغراء استغلال المحافل الانسانية للتغلب على العقبات السياسية. كما يجب ألا تلحق التدابير السياسية الضرر بسرعة تقديم المعونة الانسانية وفعاليتها وحيادها. والحاجة ماسة إلى تعاون وثيق بين الهيئات السياسية والوكالات الانسانية لضمان إيلاء الاعتبار الواجب لقدرات الأعمال الانسانية فضلا عن أوجه قصورها.

٥٣ - عندما انتهت الحرب الباردة بصورة مفاجئة وعلى غير توقع، عقد الكثيرون آمالا على أن يقطفوا فورا ثمار المناخ السياسي الجديد الأكثر ودا. وأثبت الزمن خطأ تلك الآمال. وعلينا أن نظل متيقظين للمخاطر، حتى لا تطبق علينا، وأن نظل منتبهين للفرص كي لا تفلت من بين أيدينا. وقد كان العام الماضي مليئا بمتناقضات العصر الجديد الذي نعيش فيه. لكننا نواصل عملنا باحساس نابع من المسؤولية وشعور بالارتياح. إنه احساس

بالمسؤولية نظرا للأهمية الحيوية للتدابير الانسانية في عصر ما بعد الحرب الباردة. وهو شعور بالارتياح بسبب القضية والناس الذين نعمل من أجلهم ولخدمتهم - وبسبب المامنا بالعديد من حالات العودة الطوعية التي شهدناها هذا العام.

٥٤ - ونحن نبذل أقصى مما في طاقتنا، لكنه مع الدعم الاستثنائي الذي قدمه الينا المجتمع الدولي وهذه اللجنة، فإننا عازمون ومستعدون على مواصلة مسيرتنا الانسانية. أشكركم جميعا. شكرا سيدي الرئيس.

كيفية الحصول على منشورات الأمم المتحدة

يمكن الحصول على منشورات الأمم المتحدة من المكتبات ودور التوزيع في جميع أنحاء العالم . استعلم عنها من المكتبة التي تتعامل معها أو اكتب إلى : الأمم المتحدة ، قسم البيع في نيويورك أو في جنيف .

如何购取联合国出版物

联合国出版物在全世界各地的书店和经售处均有发售。请向书店询问或写信到纽约或日内瓦的联合国销售组。

HOW TO OBTAIN UNITED NATIONS PUBLICATIONS

United Nations publications may be obtained from bookstores and distributors throughout the world. Consult your bookstore or write to: United Nations, Sales Section, New York or Geneva.

COMMENT SE PROCURER LES PUBLICATIONS DES NATIONS UNIES

Les publications des Nations Unies sont en vente dans les librairies et les agences dépositaires du monde entier. Informez-vous auprès de votre libraire ou adressez-vous à : Nations Unies, Section des ventes, New York ou Genève.

КАК ПОЛУЧИТЬ ИЗДАНИЯ ОРГАНИЗАЦИИ ОБЪЕДИНЕННЫХ НАЦИЙ

Издания Организации Объединенных Наций можно купить в книжных магазинах и агентствах во всех районах мира. Наводите справки об изданиях в вашем книжном магазине или пишите по адресу: Организация Объединенных Наций, Секция по продаже изданий, Нью-Йорк или Женева.

COMO CONSEGUIR PUBLICACIONES DE LAS NACIONES UNIDAS

Las publicaciones de las Naciones Unidas están en venta en librerías y casas distribuidoras en todas partes del mundo. Consulte a su librero o diríjase a: Naciones Unidas, Sección de Ventas, Nueva York o Ginebra.

Litho in United Nations, New York OR/GA/47, Suppl.12A 18377—May 1993—425